بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
دائرة اللغة العربية

النحو والصرف

الاستثناء في صحيح البخاري

دراسة تطبيقية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالبة

ماريا النور خلف الله

إشراف

د. محمد الإمام إبراهيم الإمام

٢٠٠٨م

الإهداء

إلى روح والدي

والدتي وإخوتي

وابنتي

وأساتذتي الإجلاء

إلى كل طالب علم

أهدى هذا البحث

شكر وتقدير

قال تعالى { لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }[1].

الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى .

ثم الشكر لأستاذي الجليل دكتور محمد الإمام الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه لي من نصح وإرشاد ، فأعانني بعلمه وصوبني برأيه . ولم يبخل عليّ بجهده ووقته ،فجزاه الله عني كل خير .

كما أشكر أساتذتي الأجلاء بقسم اللغة العربية ، الشكر لأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بود مدني ،كما أخص بالشكر الأستاذة الفاضلة أمال سر الختم أمينة المكتبة .

الشكر موصول لأسرة المكتبة المركزية بجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة القرآن الكريم (أم درمان) الشكر لأسرة مكتبة كلية التربية (حنتوب) .

كما أتقدم بالشكر لأخوتي الذين أمدوني ببعض المراجع التي لم تتيسر لي في المكتبات.

وأخيراً الشكر لكل من أعانني في إعداد هذا البحث .

الباحث

---

١ سورة إبراهيم : الآية ٧.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

أهتم الباحثون بالنواحي اللغوية والنحوية في القرآن الكريم وكلام العرب .أما ارتياد الحديث النبوي الشريف فقد كان قليلاً في هذه النواحي.

لقد أجمعت الأمة الإسلامية على أن صحيحي البخاري ومسلم أوثق النصوص العربية بعد القرآن الكريم في رواية الحديث ، قال الإمام النووي رحمه الله (أجمعت الأمة الإسلامية على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما)[1].

آثرت في هذه الدراسة التطبيقية في صحيح البخاري ، لأنه يعد في المرتبة الأولى من كتب الحديث باتفاق الجمهور.

فصحيح البخاري زاخر بالقضايا النحوية واللغوية ، وقد اخترت منها الإستثناء، وجعلته موضوع دراستي . ووقفت من خلال هذه الدارسة على إحصاء أدوات الإستثناء التي وردت في صحيح البخاري إحصاءاً دقيقاً ، كما وقفت على أقسام الإستثناء التي وردت في أحاديثه .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في علاقة الإستثناء بالتراث النحوي وفوق ذلك ورود هذه الظاهرة بكثرة في أحاديث صحيح البخاري مما دفعني إلى إحصاء تلك الأحاديث التي ذكرت فيها أدوات الإستثناء فكانت قرابة الألف حديث ،وسوف يتضح هذا في ثنايا البحث .

سبب الاختيار:

قد كان حبي للحديث النبوي الشريف أولاً وثانياًً حب لغة القرآن الكريم ثانياً في مقدمة الدوافع التي حملتني على اختيار هذا البحث في هذا المجال .إضافة إلى عزوف الدارسين عن ارتياد الدراسات النحوية في الحديث الشريف.

---

١ شرح مسلم ، النووي ، دار الكتب ، بيروت ، ١٤/١ ، بدون تاريخ .

الدراسات السابقة :

جميع كتب النحو تناولت باب الإستثناء بالشرح والتفصيل .ومع ذلك فقد قدمت رسائل في الإستثناء منها ، رسالة ماجستير بعنوان (الاستثناء في شعر المتنبي) من الطالب الصادق جمعة علي تاي الله (جامعة أم درمان الإسلامية).

ولقد استفدت كثيراً من كتاب الإستغناء في الإستثناء:تأليف شهاب الدين القرافي.

مشكلة البحث :

إن طريق البحث العلمي شاق وصعب ولا يمكن لأي باحث أن يصل إلى غايته دون عقبات . ومع ذلك فهي ممتعة ومفيدة، إذا وصل الباحث إلى غايته. ومن الصعوبات التي واجهتني عدم التفرغ للدراسة ،وعدم توفر بعض المصادر في مكتبات الولاية مما اضطرني أحياناً للسفر إلى المكتبات المركزية بأمدرمان.

ومن الصعوبات أيضاً ظروفي الأسرية حالت دون إتمام هذه الرسالة في الزمن الذي كنت أوده .

منهج البحث :

لقد اتبعت المنهج الوصفي الاستقرائي .

هيكل البحث :

يتكون من ثلاثة فصول وقد قسمت الفصول إلى مباحث وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري .

المبحث الأول:نسبه

المبحث الثاني: منهج البخاري في جمع الأحاديث وإقرارها

المبحث الثالث: التعريف بالجامع الصحيح.

المبحث الرابع : منهجه في الصحيح

الفصل الثاني: معلومات عن الإستثناء وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: معنى الإستثناء

المبحث الثاني : أدوات الإستثناء

المبحث الثالث:أقسام الإستثناء .

المبحث الرابع :فائدة الإستثناء .

الفصل الثالث:

أدوات وأقسام الإستثناء في صحيح البخاري ،وبه خمسة مباحث:

المبحث الأول : الاستثناء بـ(إلا) في صحيح البخاري

المبحث الثاني : الإستثناء بـ(غير سوى) في الصحيح .

المبحث الثالث: الإستثناء بـ(خلا وعد وحاشا) في الصحيح .

المبحث الرابع : الإستثناء بـ(ليس ولا يكون) في الصحيح.

المبحث الخامس : الإستثناء بـ(بيد وبله) في صحيح البخاري .

وأخيراً ذكرت إحصائية لكل أنماط الإستثناء التي وردت في صحيح البخاري. ثم أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وذكرت أهم المصادر والمراجع التي يتطلبها البحث ورتبتها حسب الحروف الهجائية .

وفي الختام أرجو أن أكون وفقت إلى ما قصدت وأن يكون عملي خالصاً لوجه الله الكريم إنه سميع مجيب.

المبحث الأول

الإمام البخاري

نسبه :

هو شيخ الحفاظ وأمير المؤمنين في الحديث وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بردزيه[1] . والده إسماعيل بن إبراهيم كان عالماً ورعاً تقياً سمع من حماد بن زيد والإمام مالك . وروى عنه العراقيون وترجم له ابن حيان في الثقات وكذا ترجم له ابنه في التاريخ الكبير ،وروى عنه أنه قال عند وفاته ، (لا أعلم في مالي درهماً من حرام ولا شبهة)[2].

كان جده بردزيه مجوسياً ،وكان في بخاري والٍ يقال له اليمان الجعفي ، فأسلم المغيرة بن بردزيه على يديه فمن ثم قيل للبخاري الجعفي فنسب إليه ولاءً عملاً بمذهب (من أسلم على يد شخص كان ولاؤه له)[3].

ولادته ونشأته :

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة مائة وأربعة وتسعين من الهجرة ببلدة بخاري ،وقد مات والده وهو صغير ، وعنيت أمه بتربيته وتعليمه منذ طفولته ،وكان له من مال أبيه الذي تركه له ما أعانها على تنشئته تنشئة طيبة صالحة . فأسلمته إلى الكتاب ليتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم ، وطرفاً من العلوم الشرعية واللغوية والعلوم العقلية [4].

فلما بلغ العاشرة من عمره بدأ في تلقي الحديث وحفظه وأظهر في ذلك من المواهب ما بذ به أقرانه ، ولا غرو أن يكون على هذه السجية والنهج من الشغف بالحديث الشريف والتفوق في تلقيه لأن الولد سر أبيه .

---

١ برذزيه معناها بالفارسية الذراع ، أعلام المحدثين محمد بن محمد بن شهبه ، ص ١٠٧.

٢ مفتاح الصحيحين ،: زكريا علي يوسف ،دار شعب ، طبعة استانبول ، طبعه محمد كريم بالقلعة ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٦.

٣ تهذيب التهذيب : شهاب الدين محمد بن العسقلاني ،ط ١ ، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤ م، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٢٥/٩.

٤ أطوار الثقافة والفكر : علي الجندي ، ط ١، ١٩٦٠م ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٠٤/٢.

تحدث البخاري عنه نفسه قائلاً : (ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتاب ابن عشر سنين فلما بلغت ثماني عشرة سنة صنفت قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم، وصنفت كتاب التأريخ عند قبر الرسولﷺ) [1].

ارتحاله :

روى عنه أنه قال : (دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات ، وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين) ،والتقى بالإمام أحمد وكثيراً ما كان يحثه على الإقامة في بغداد .وكان دائباً على جمع الحديث ليلاً ونهاراً. وروى عنه أنه كان يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه يوقد السراج ويكتب الفائدة تمر بخاطره ثم يطفي السراج ،وبل ربما كان يفعل ذلك في ليلة واحدة قريباً من العشرين مرة [2].

محاربته:

دخل نيسابور سنة خمسين ومائتين فتلقاه أهلها بالترحاب . روى عنه مسلم ابن الحجاج[3] أنه قال : (لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهلها ما فعلوا به) واستقبلوه من مرحلتين أو ثلاث ،وكان شيخه الذهلي يوصي الناس بالإستماع إليه ، فقد روى أنه قال: (اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه) وبعد فترة من إقامته حسده بعض العلماء واتهموه بأنه قال القرآن مخلوق . وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي قطيعة وجفاء ومنع الناس من حضور مجلسه إلا مسلم[4] ، فقد ناصر شيخه البخاري ، ورد جميع ما كتبه عن الذهلي إليه ولم يرو في صحيحه عنه شيئاً بسبب مقالته في البخاري. وفي الحق، أن البخاري برئ من هذه التهمة فقد روى أن رجلاً قام إليه فسأله :ماذا تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً ، فألح عليه فقال البخاري: (القرآن كلام الله غير

---

١ أطوار الثقافة والفكر : علي الجندي ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥.

٢ مفتاح الصحيحين : زكريا علي ، مرجع سابق ، ص ٨.

٣ مسلم بن الحجاج بن الحسين القشيري ، الحافظ صاحب الصحيح ، قيل ولد سنة ٢٠٤هـ مات في رجب سنة ٢٦١ الكاشف للإمام الذهبي ، ص ١٢٣.

٤ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : لأبي عباس شهاب الدين القسطلاني، ط ١ ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ٦٤/١.

مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة ،ومراده أفعال العباد أي قراءتهم وتلفظهم)[1].

أيامه الأخيرة:

خرج من نيسابور عائداً إلى بلده بخاري وبقى بها مدة يحدث ثم وقع بينه وبين أميرها خالد بن أحمدالذهلي ما عكر الصفو بسبب أنه طالبه بأن يحمل إليه كتاب الجامع والتاريخ ليسمع منه . فقال البخاري لرسول الوالي : قل له : (أني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، أني لا أكتم العلم) فنفاه من البلد ، ودعا عليه البخاري فاستجاب الله له ،فلم يمض شهر حتى أمر بأن ينادي على الوالي المذكور على أتان (حمار) وحبس حتى مات[2].

وفاته:

وفي السنة الثانية والستين من حياة هذا الإمام العظيم خرج إلى خرتنك قرية من قرى سمرقند فنزل ضيفاً على غالب بن جبريل وهو من ذوي قرباه، قال غالب فسمعته ليلة وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه : (اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فأقضبني إليك).

وأقام في خرتنك أياماً فمرض حتى وجه إليه سول من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم فأجاب وتهيأ للركوب ولبس خفيه وتعمم . فلما مشى عشرين خطوة أو نحوها إلى الدابة ليركبها وأنا آخذ بعضده قال: (أرسلوني فقد ضعفت) فأرسلناه فدعا بدعوات ثم اضطجع فقضى وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ بعد أن ملأ الدنيا نوراً بأحاديثه عن النبي ﷺ وترك الأثر الذي ينير الطريق أمام البشرية ويهديها الصراط المستقيم[3].

شيوخهُ:

---

١ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ،مرجع سابق ، ٦٥/١.

٢ مفتاح الصحيح،زكريا علي ،مرجع سابق ، ص ٨-٩.

٣ الإمام البخاري محدثاً وفقيها : الحسين عبد المجيد هاشم : الدار الفقهية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٢٨٤.

لقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ، وقد بلغوا حداً كبيراً من الكثرة فقد روى عنه أنه قال : (كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث) ولم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل ،ومن أعيان شيوخه عمر ابن سلام البيكندي ومحمد بن يوسف البيكندي ،وعبد الله بن محمد المسندي ، وإبراهيم بن الأشعث وإسحاق بن راهويه . وسمع (ببلخ) من مكي بن إبراهيم ، ويحيى بن بشر الزاهد ،وقتيبة (يمرو) من علي بن الحسن بن شقيق وعيدان . (والبيناسبور) من يحيى بن يحيى وبشر بن الحكم. و(بالرّى) من إبراهيم بن موسى الحافظ و(ببغداد) من سريح بن النعمان و(_بالبصرة) من أبي عاصم النيل ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري. و(بالكوفة) من أبي نعيم ، وخلاد بن يحيى وغيرهم . و(بمكة) من أبي بكر الحميدي . و(بالمدينة) من عبد العزيز الأويس . و(بمصر) من سعيد بن أبي مريم . و(بالشام) من أبي اليمان وآدم بن إياس وغيرهم[1].

تلاميذه:

وقد حدث عنه خلائق لا يحصون حتى قيل أنه الصحيح منه تسعون ألفاً ، من أعيانهم ؛ مسلم بن الحجاج في غير الصحيح والترمذي في جامعه ،والنسائي في سننه في قول بعضهم . ومحمد بن نصر الفقيه ،وصالح بن محمد بن جزره ،وابن خزيمة، وأبو قريش محمد بن جمعة ، وابن صاعد ، وابن أبي داؤود ، وأبو حامد الشرقي، وأبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري ، وإبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر النسوي ومنصور بن محمد البزدوي وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الحديث عنه[2].

وقال علي الجندي : (ومن تلاميذ البخاري الذين رووا عنه مسلم بن الحجاج القشيري وأبو عيسى الترمذي ،وأبو زرعة وأبو حاتم)[3].

حفظه:

كان البخاري في حفظه وذكائه وعلمه بالرجال وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض وقد أنعم الله عليه بهذه النعمة ليحفظ على الأمة سنة نبيها محمد ﷺ بتأليفه

---

١ سير أعلام النبلاء: تصنيف الأمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى ٧٤٨هـ/١٣٧٤م،ط١ ،١٤٠٣هـ١٩٨٣، مؤسسة الرسالة ،٣٩٤/١٢.

٢ أعلام المحدثين : محمد بن محمد بن شهبه : مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، ص ١١٢.

٣ أطوار الثقافة :الفكي علي الجندي ، مرجع سابق ،ص ٣٠٦.

الجامع الصحيح الذي يعد أول كتاب ألف في الصحيح وقد روى عنه أنه قال: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح)[1].

وليس أدل على حفظه وتوقد ذهنه مما جرى له في بغداد حينما أرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا أسانيدها ومتونها ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث ثم تعاقب عليه العشرة فكان كلما قرأ واحد منهم قال له البخاري :لا أعرفه حتى انتهوا ، فصار الجهلاء من الحاضرين يحكمون عليه بالعجز ، ثم التفت البخاري إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحته كذا ، حتى انتهى من أحاديثه العشرة ، وفعل مع باقي العشرة هكذا ، ولذلك علق بعض الحاضرين فقال: (ليس العجب من إدراكه الصواب ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذي سمعه من المحدثين من مرة واحدة . وكان يقول : (لا أجئ بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم)[2].

الثناء عليه:

ذكر العلماء أنه كان ينظر في الكتاب مرة واحدة فيحفظه من نظرة واحدة ، وقد أثنى عليه علماء زمانه من شيوخه وأقرانه . فقال الإمام أحمد : (ما أخرجت خرسان مثله)[3].

قال ابن خزيمة: (ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل).

وقال أبو حاتم الرازي : لم تخرج خرسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه.

وقال الدارمي : رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل.

وروى الحاكم بسنده أن مسلماً جاء إلى البخاري فقبله بين عينيه وقال: (دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وحبيب الحديث في علله).

---

١ مفتاح الصحيحين : زكريا علي ، مرجع سابق ،ص ١٠.

٢ نفس المرجع والصفحة .

٣ تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٤١٧هـ١٩٩٧م، ٢١/٢..

وقال إسحاق بن راهويه : (لو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه في الحديث ومعرفته وفقهه).

وكان ابن صاعد إذا ذكر البخاري يقول الكبش النطاح [1].

المبحث الثاني

منهج البخاري في جمع الأحاديث وإقرارها

تسلم الإمام لواء الحديث في القرن الثالث الهجري وسلك به في منهجه طريقا وصله إلى درجة الكمال. فقد نظر في الكتب المؤلفة قبله ،فوجدها تموج بالأحاديث الصحيحة والضعيفة ،والمتصل منها والمنقطع ،كما رآها مجردة من البحث الدقيق والفحص العميق الذي يخلع عليها سمة الثقة ويكسوها رداءا لحقيقة ، فيكشف عن عللها ونواحي الضعف فيها ، ذلك لأن المتصدين لجمع الحديث والتأليف فيه على سابق عهده ، لم تكن جهودهم تتجه في جميع مسانيدهم نحو سير الرواية وتعرف الراوي ،وإنما كان كل همهم منصرفاً إلى جمع ما يتلقونه من الأحاديث التي ترو عن كل صحابي

---

١ المرجع نفسه .

دون النظر إلى درجة المروي واعتبار الراوي من الصحة والثقة ـ فالمحدث يجمع كل ما يصل إليه تاركاً البحث عن صحة الرواية ومقدار الثقة في الراوي إلى القارئين والسامعين.

فاتجهت همة هذا الإمام الجليل والحبر الأعظم إلى القيام بمهمة تمييز الحديث والاعتداد بالصحيح دون الضعيف ،ووضع لعمله أسساً في غاية الغايات في التثبت والاختيار ، فوصل بجهده وعمله في علم الحديث إلى درجة عالية لا تكاد تنال . بذل البخاري جهداً مضنياً في توثيق منهجه إذا علمنا أنه يحتاج إلى معرفة شاملة برجال الحديث وتاريخ حياتهم وسني وفاتهم للتأكد من التقاء الراوي بمن روي عنه . ويحتاج أيضاً إلى العلم الدقيق بسلسلة الرواة من زمن البخاري إلى زمن الصحابي ومدى صدق كل منهم ،وإلى أي حد كان حفظه ووعيه وتعديله وبراءته من الجرح والغفلة[1] .

كما يحتاج إلى مقارنة الأحاديث المتشابهة والمتناقضة التي يرويها رواة الأمصار المختلفة لإظهار ما بينها من موافقات أو فروق ،وبيان ما فيها من علل ومآخذ.

ويحتاج أيضاً إلى الوقوف على مذاهب الرواة السياسية ونزعاتهم الدينية وفيهم الخوارج والمعتزلة والمرجئة والشيعة وأهل السنة إلى غير ذلك ، حتى تستبين له الدوافع التي تحمل الراوي على التأثم في القول بحديث موضوع أو تأويل مرفوع[2].

مؤلفاته[3] :

للإمام البخاري مؤلفات كثيرة منها :

١. الجامع الصحيح.
٢. رفع اليدين في الصلاة .
٣. بر الوالدين .

---

١ أطوار الثقافة والفكر : علي الجندي ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
٢ أطوار الثقافة والفكر : علي الجندي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
٣ أعلام المحدثين : محمد بن شهبة ، مرجع سابق ، ١١٦٢٥.

٤. التأريخ الأوسط
٥. كتاب الضعفاء .
٦. التفسير الكبير .
٧. كتاب الهبة .
٨. كتاب المبسوط .
٩. كتاب العلل.
١٠. كتاب الفوائد .
١١. الأدب المفرد .
١٢. القراءة خلف الإمام.
١٣. التأريخ الكبير .
١٤. التأريخ الصغير .
١٥. الجامع الكبير .
١٦. كتاب الأشربة .
١٧. أسامي الصحابة .
١٨. كتاب الوجدان .
١٩. كتاب الكنى .
٢٠. المسند الكبير .

المبحث الثالث

التعريف بالجامع الصحيح

الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخاري:

هو أول الكتب الستة في الحديث وأفضلها على المذهب المختار سماه (الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه). هو الكتاب الذي قال فيه العلماء بحق أنه أصح كتاب بعد كتاب الله وهو الكتاب الذي أصبح البخاري به أمير المؤمنين في الحديث وكتب له به الخلود ورفع ذكره مقترنا بالصحيح من حديث الرسول ﷺ .

وكما هو أسمى كتاب بعد كتاب الله هو أسمى مؤلفات البخاري وتعتبر مؤلفاته الأخرى كمقدمة أهلته لهذا الكتاب العظيم . فلم يبدأ البخاري في كتاب الصحيح إلا بعد أن قضى رحلة واسعة النطاق في مؤلفات تدل على ثباته وتقدمه بمعرفة رجال الحديث وأحوالهم[1].

الباعث على تصنيف البخاري الجامع الصحيح :

---

١ الإمام البخاري محدثا : الحسين عبد المجيد ، مرجع سابق ، ٨٥.

تفاعلت الأسباب الداعية لإبراز هذا المؤلف الجليل :-

أولاً الحاجة إلى إفراد الحديث الصحيح حيث كانت الكتب المصنفة قبله منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومنها ما هو مشتمل على الصحيح وغيره فكانت الحاجة داعية إلى إفراد الحديث الصحيح ليخلص طالب الحديث من عناء السؤال والبحث .

ثانياً مقدرة البخاري واكتمال نموه في معرفة الحديث .

ثالثاً شعور العلماء بالحاجة وبمكانة البخاري فوجهت إليه الدعوة من منزل شيخه إمام الحديث والفقيه إسحاق بن راهويه يدعوه من مجلس العلماء .

رابعاً قوى عزم البخاري وشرح صدره وملأه همة وإقداماً رؤية النبي ﷺ وهو يذبُ عنه بمروحة في يده وفسرت الرؤيا للبخاري بأنه يذبُ الكذب عن النبي ﷺ.

يقول الإمام الحافظ بن حجر[1] : (فلما رأي البخاري ﷺ هذه التصانيف (الموجودة في عصره) ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منه يشمله التضعيف . فحركت همته لجمع الحديث الصحيح ؛ الذي لا يرتاب منه أمين) وقوي عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم بن راهويه قال : قال : إبراهيم من معقل النسفي قال أبو عبدا لله محمد بن إسماعيل البخاري : كنا عند إسحاق بن راهويه ، فقال : (لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول ﷺ) قال : (فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح)[2].

وابتدأ تأليفه وجمعه في المسجد الحرام ، فقد روى عنه أنه قال : (صنفت كتاب الجامع الصحيح في المسجد الحرام ،وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته).

ولقد بوب أبوابه في المسجد الحرام ، ثم بيض تراجم جامعه وأصوله في الروضة الشريفة ، ثم جمع الأحاديث ورتبها في أماكنها في الحرمين والبلاد التي أرتحل إليها .

---

١ انظر مقدمة الفتح : ٤٠/١.

٢ الإمام البخاري محدثاً وفيها : الحسين عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ٨٦.

وقد مكث في تأليف هذا الجامع ست عشرة سنة وهو يحرر ويدقق ويجمع وينتقي منها ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب وأراد[1] .

شروط البخاري في الصحيح:

وقد ذكرها صاحب فتح الباري في مقدمة كتابه ، أن البخاري أشترط في جمعه للأحاديث التي يصححها شروطا تسمى (شروط البخاري) وهي[2]:

١- أن يكون الأسناد متصلاً .

٢- أن يكون كل راو من رواته مسلماً.

٣- وأن يكون الراوي صادقاً غير مدلس.

٤- وأن يكون الراوي متصفاً بصفات العدالة والضبط والتحفظ وسلامة الاعتقاد.

٥- أن يكون الراوي سليم الذهن قليل الوهم غير مختلط .

٦- أن يكون الراوي من الدرجة الأولى عادة[3] ، وقد يروى عن رجال الدرجة الثانية ولكنه في الغالب يرويه تعليقاً على حديث .

ولقد اختلف العلماء فيما يختص بالشرط السادس ، فمحمد طاهر يقول شرط البخاري أن يخرج الحديث على ثقة نقلته إلى الصحابي . والحازمي يرى أن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقاة الملازمين لمن أخذوا عنه مدة طويلة ، غير أن الحافظ بن حجر لا يرى هذه الملازمة في شرط البخاري ، وإنما يرى أن البخاري يكتفي باللقي بين الراوي ومن روي عنه.

ويرى أن شرط اللقي خاص بالمعنعن من الحديث . أما غيره مما صرح فيه بالمشافهة فإنه يكتفي فيه بالمعاصرة فقط [4].

قيمة الكتاب:

---

١ مفتاح الصحيحين :زكريا علي ، مرجع سابق ، ص ١١.

٢ أطوار الثقافة والفكر ، علي الجندي، مرجع سابق ،ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

٣ كان البخاري يرى أن أصحابه الذين يرون عنه تختلف درجاتهم تبعاً لمقدار صلتهم به فالذين كانوا يزاملونه في السفر ويزاملونه في الحل والحضر هم الدرجة الأولى والذين لم يزاملوه إلا مدة قصيرة فهم في المرتبة الثانية ، وقد عرف كل النوعين بالتثبت.

٤ أطوار الثقافة والفكر : علي الجندي ، مرجع سابق ، ص ٣٠٩.

لما صنف البخاري كتابه عرضه على علي بن المريني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم من شيوخه أساطين الحديث وعلمائه الأعلام فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث تلقوها بالرد وشهد أكثرهم عليها بعدم صحتها ومع ذلك فقد اختلف معهم في شأنها الإمام العقيلي، فقال: أنها صحيحة وإن الحق فيها مع البخاري.

ولقد كان لموقف شيوخ المؤلف من كتابه واستحسانهم له ،وشهاداتهم بصحته أثر عظيم في رواجه واشتهاره وذيوعه والثقة به ، وبمبادرة المسلمين إلى اقتنائه وتنافسهم في الإقبال عليه . قال ابن الصلاح : (وقد أجمعت الأمة على تلقي هذا الكتاب بالتسليم والقبول لصحة جميع ما فيه).

- وقال بعض أهل العلم : من حلف على صحة جميع ما في البخاري كان باراً في يمينه).
- قال بعض المحدثين : (مما ساعد البخاري على تحري الصحة في جامعه أنه أخذ من علي بن أبي المديني ، وقد أجمعوا على أنه أعلم أقرانه بعلل الحديث . كما أخذ عن محمد بن يحيى الذهلي وكان أعلم أهل عصره بعلل الحديث . ولثقة الناس بصحته نرى رجالاً يقرءونه المرة بعد المرة في غير سآمة وضجر . والعلماء على اختلاف مذاهبهم مقتنعون بأن الجامع الصحيح بلغ الغاية في صحته، وقد قاموا بشرحه ،والتعليق على المواضع المشكلة منه ، وأكثر هؤلاء لم يستوفوا في شروحهم وتعليقاتهم ما يستوجبه الكتاب من شمول الإحاطة وعمق النظرة واتساع المعرفة ؛وهذا هو الذي حدا بابن خلدون إلى القول بأن شارح هذا الكتاب يحتاج إلى منهج خاص عند تناوله بالشرح والبحث والتعليق . ويقول : (ولقد سمعت كثيراً من شيوخنا يقولون : شرح البخاري دين على الأمة ، يعنون أن أحداً من علماء الأمة لم يعرف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار)[1].

وعلق بعضهم على كلام ابن خلدون : لعل ذلك الدين قضى بشرح ابن حجر العسقلاني والعيني.

---

١ أطوار الثقافة والفكر ، علي الجندي ،مرجع سابق ، ص ٣١٤.

كما أشار الشوكاني إلى أن شرح بن حجر المسمى (فتح الباري) كفاية، وأجاب حين طلبوا منه وضع شرح للبخاري بقوله : (لا هجرة بعد الفتح)[1].

وللجامع الصحيح أثر كبير في تثبيت دعائم الإسلام وتوطيد أركان الشريعة وحمايتها من أن يعبث بها الجاحدون وذلك من عدة وجوه :

١- خلوه من الأحكام الضعيفة التي لا يمكن أن يعتمد عليها في استنباط الأحكام العملية ، بل أن جميع أحاديثه صحيحة تلقتها الأمة بالقبول والتسليم .

٢- أن بقية الكتب الستة التي أصبحت مدار علوم الحديث كصحيح مسلم وسنن الترمذي أنما ظهرت بعد الجامع الصحيح ،وقد كان له أثر عظيم في توجيه مؤلفي هذه الكتب وإجادة صنعتهم . قال الدار قطني : (لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء).

٣- كانت شروحه من أقرب المراجع إلى أيدي الباحثين عن أحكام الشريعة وآدابها وأفسحها مجالاً لمسائل الخلاف التي منشؤها التفقه في الحديث.

٤- أنه يدفع أوهام زائفي العقيدة ،ويرد أباطيلهم ويكشف عن جهالتهم فيما يحاولونه من آرائهم القاتلة بعدم الركون إلى السنة النبوية في استنباط أصول الشريعة لأنه كتاب عرفه المسلمون جميعاً بصحة السند ،وأجمعوا على تلقيه بالقبول.

٥- أنه يساعد على حفظ اللغة العربية ،وتدعيم متنها وإقامة قواعدها والاستشهاد لمسائلها[2] .

---

١ نفس المرجع

٢ أطوار الثقافة والفكر : على الجندي ، مرجع سابق ، ص ٣١٥.

المبحث الرابع

منهجه في الصحيح [1]

قد قسم البخاري كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب بدأه (ببدء الوحي) لأنه الأساس لكل الشرائع ، ثم ذكر كتاب الإيمان ، ثم العلم ثم كتاب الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة ،واختلفت النسخ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر ، ثم كتاب البيوع وبعد أن انتهي من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ثم عرض لأبواب غير فقهية ، فذكر الكلام في بدء الخلق والجنة والنار وتراجم الأنبياء ثم مناقب قريش، وفضائل الصحابة ،ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ، ثم كتاب الأطعمة والأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب ،والبر ، والصلة ،والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفن، ثم كتاب الأحكام وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم ذكر التوحيد .

وعدد كتبه سبعة وتسعون كتاباً وعدد أبوابه أربعمائة وخمسون وثلاثمائة وألف باباً . وقال الحافظ بن حجر : (ولنذكر ضابطاً يشتمل على أنواع التراجم فيه وهي وقفيه . أما الظاهر فليس ذكرها من غرضنا هنا ، وهي أن تكون الترجمة دالة ، لمطابقة لما ورد مضمنها . وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بمعناه ، وهذا في الغالب قد يأتي

---

١ مقدمة الفتح : ابن حجر ، ١/٩-١٠.

من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى ، فيعني أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من (حديث) وقد يوجد فيه ما هو بالعكس ، والاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة ،والترجمة هنا بيان لتأويل هذا الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً:

المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة لو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم ، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى والأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرناه في العام الخاص وكذا في تفسير المشكل وتفسير الغامض والترجمة.

نقد الجامع الصحيح:

وجه بعض الباحثين مآخذ إلى صحيح البخاري فهم يحصرونها في أمور شكلية وأخرى موضوعية :

فيأخذون عليه من ناحية الشكل أن ترتيبه على النحو الذي سلكه في تقسيمه إلى كتب فأبواب جاء غريباً غير واضح الأساس ، فبعض الأبواب فيه أحاديث كثيرة، وبعضها فيه حديث واحد ،وبعضها اكتفى فيه بآية من القرآن الكريم، وبعضها عنوان لم يدخل تحته شيئاً من الأحاديث ،وبعضها أبواب لا تظهر الرابطة بينها وبين العناوين المندرجة تحتها .

ومما يؤخذ عليه أيضاً ـ أنه يقطع الحديث الواحد إلى عدة أجزاء فيذكر جزء منه في باب ، ثم يذكر الجزء الآخر في باب آخر ،وهكذا وقد تختلف الرواية في الأجزاء المختلفة ، وقد يذكر بعضها متصل السند ، والبعض الآخر منقطع السند . ومما يؤخذ عليه أيضاً أنه روى عن بعض رجال من مستوري الحال غير ثقاة بلغ عددهم نحو الثمانين . ولكن ينهض بالعذر له في الرد على هذا المأخذ أنه قد ترجح عنده صدق هؤلاء المساتير.

وعلى كل حال فمهما وجه إلى صحيح البخاري من نقد فإن ذلك لا ينقص من جوهره في الصحة ،ولا ينزل به إلى درجة غيره من الكتب التي ألفت في هذا الفن ، فكل نقد يوجه إليه مردود من ناحية أن هذا الإمام الجليل هو أخبر المحدثين والعلماء بمعرفة الصحيح من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهو من أعلم الناس ، ومن أثبتهم في تحري الرواية وأعرفهم بالرواة ولقد أثبت في كتابه ما تبين له صحته على وجه الجزم.

وعلى الجملة فأن صحيح البخاري في المرتبة الأولى[1] .

ومثال ما نقدوه في صحيح البخاري نتيجة عدم الدقة في البحث الأستاذ أحمد أمين مما رواه البخاري: (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث ،وفهم منه مؤلف فجر الإسلام أن مراد الرسول ﷺ الأخبار بانتهاء الدنيا بعد مائة سنة ومن هنا حكم عليه بالوضع لمخالفته للحوادث التاريخية والحس والمشاهدة .

ولكن هذا الحديث الذي ذكر هو جزء من حديث كامل أخرجه البخاري في باب السمر في الفقه والخبر بعد العشاء من كتاب الصلاة وهو أن عبد الله بن عمر قال : قام ﷺ في صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قال أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على راس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض فوهل الناس في مقالة رسول ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة وأنما قال النبي لا يبقى ممن هو (اليوم) على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن فهذا نص الحديث واضح في أن رسول ﷺ أخبر صحابته في آخر حياته وجاء في رواية جابر قبل وفاته بشهرين حين قال ﷺ تلك المقالة لا يعمر أكثر من مائة سنة ولم يفطن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول ﷺ بمن هو على ظهرها اليوم فظنوه على إطلاقه وأن الدنيا تنتهي بعد مائة سنة فنبههم ابن عمر إلى القيد في لفظ الرسول ﷺ وبين لهم المراد منه وكذلك فعل علي بن أبي طالب في رواية الطبراني.

- وقد استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتاً فوجدوه أبا الطفيل عامر بن واثلة وقد مات سنة عشر ومائة وهي راس مائة سنة من حديث الرسول ﷺ حيث أخبر بأمر معين فوقع كما أخبر[2] .
- ومثال آخر من نقد الجامع الصحيح حديث الذباب الذي رواه البخاري إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء ، عن أبي هريرة ويقول النبي ﷺ إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في أحد جناحيه داء وفي الأخرى شفاء).

---

١ أطوار الثقافة والفكر : علي الجندي ، مرجع سابق ، ص ٣١٧.

٢ الإمام البخاري محدثاً وفقيها: الحسين عبد المجيد هاشم ، مرجع سابق ، ٢٤٣.

أنكره الدكتور محمد توفيق[1] صدقي وطعن فيه لأنه لا يوافق العقل والعرف ورد الأطباء عليه بقولهم:

(أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا ،والتيفويد والدسنتاريا وغيرها ، التي ينقلها الذباب من المجاري والفضلات أو البراز من المرضي وهي الأماكن التي يرتادها الذباب بكثرة في مكان هذه الجراثيم ، يكون فقط على أطراف أرجل الذبابة أو في برازها وهذا ثابت في جميع المراجع البكتولوجية).

ويستدل من كل هذا على أنه إذا وقعت الذبابة على الأكل فستلزم الغذاء بأرجلها الحاملة للمكروبات المرضية مثل التيفويد أو الكوليرا أو الدسنتاريا أو غيرها. وإذا تبرزت على الغذاء بأرجلها التي تفرز المواد المضادة للحيوية والتي تقتل الجراثيم المرضية الموجودة في براز الذبابة وفي أرجلها ، توجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوى على المواد المضادة للحيوية، إلا بعد أن يلمسها السائل الذي يزيد الضغط الداخل لسائل الخلية ،ويسبب انفجار الخلية المستطيلة واندفاع البذور والسائل.

وبذلك يحقق العلماء بأبحاثهم تفسير الحديث النبوي الذي يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها في السائل أو الغذاء إذا وقعت عليه ؛ لإفساد أثر الجراثيم المرضية التي تنقلها بأرجها أو برازها .

وكذلك يؤكد الحقيقة التي أشار إليها الحديث وهي أن في أحد جناحيها داء (أي في أحد أجزاء جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التي حملتها)، وفي الآخر الشفاء وهو المراد المضادة للحيوية التي تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها والتي تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات[2].

عدد أحاديث الجامع الصحيح:

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح : عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة . وقال وقد قيل إنها بإسقاط المكرر أربعة

---

١ السنة قبل التدوين، ص٢٨٧.

٢ الإمام البخاري محدثاً وفقهيا: الحسين عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤.

آلاف[1] وقال الحافظ بن حجر[2] : أني عددتها فبلغت بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثاً قال وجملة ما فيه التعاليق ألف وثلاثما ئة وواحد وأربعون وأكثرها مخرج في أصول متونه والذي لم يخرج مائة وستون قال وفيها من المتابعات والتنبيهات على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وثمانون وقال في المقدمة أن ما وقع في صحيح البخاري من الأحاديث الموصولة بدون تكرار ألفا حديث وأربع مائة وستون حديثاً ومن المتون المعلقة المرفوعة التي يصلها في موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثاً فجميع ذلك ألفاً حديث وستمائة وثلاثة وعشرون حديثاً. وقال التوقادي صاحب مفتاح الصحيحين: جميع أبواب صحيح البخاري على ما أحرزته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثون[3].

وقد أيد كلام ابن حجر بعد أن ذكر فصلاً عدد فيه ما لكل صحابي في صحيح البخاري في الموصول بلا تكرير فوجدها ألفين وستمائة واثنين كما قال ابن حجر . وقد قال في المقدمة فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعده .

شروح الجامع الصحيح:

يقول حاجي خليفة[4] : (قد اعتنى الأئمة بشرح الجامع الصحيح قديماً وحديثاً فصنفوا له شروحاً منها:

١- شرح الإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي المتوفى سنة ٣٣٨هـ ثمان وثلاثون وثلاثمائة وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة سماها أعلام السنن.

٢- اعتنى الإمام محمد التميمي (التيمي) بشرح ما لم يذكره الخطابي عن التنبيه على أوهامه.

---

١ هدى السارى مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٢هـ ٨٥٢هـ)،مكتبة الغزالي دمشق مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ، ص ٢٦٥.

٢ الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً الحسين عبد المجيد ،مرجع سابق ، ص ١٥٦.

٣ مفتاح الصحيحين :زكريا علي ،مرجع سابق ، ص ٤.

٤ كشف الظنون ، حاجي خليفة ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد طبعة الاستانة ١٩٤٧م ، ص ٥٤٥ ـ ٥٥٥.

٣- أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودي وهو ممن ينقل عنه ابن التبت.

٤- شرح المهلب بن أبي صفرة الأزدي المتوفى ٤٣٥ هـ وهو ممن اختصر الصحيح ومختصر شرح المهلب لتلميذه أبي عبيد الله محمد بن خلف الله بن المرابط (الأندلس)وزاد عليه فوائد ،ولابن عبد البر الأجوبة المرعبة في الألف على المسائل المستغربة عن البخاري سئل عن المهلب .

وكذا لأبي محمد بن حزم عدة أجوبة عليه .وشرح أبي الزناد سراج ، وشرح الإمام أبي الحسن علي بن خلف الشهير بابن بطال المغربي المالكي المتوفى ٤٩٩هـ وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً . وشرح أبي حفص عمر بن الحسن بن عمر العوزي الفوزني .وشرح أبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر ابن ورد التميمي (التيمي). وشرح الإمام عبد الواحد بن التبت ،وشرح الإمام ناصر الدين علي بن أبي محمد بن المنير بن الاسكندراني (عشرة مجلدات) وشرح العلامة شمس الدين بن محمد بن يوسف سفيان بن علي الكرماني(ت٧٨٦ هـ ست وثمان وسبعمائة) وهو شرح وسط مشهور بالقول جامع لرائد الفوائد ،وزوائد الفوائد سماه الكواكب الدراري ، ومن أعظم شروح البخاري الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وهو في عشرة أجزاء ومقدمة في جزء سماه فتح الباري)[١].

شروح لم تتم [٢]:

١. شرح الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ وشرح قطعة منه إلى آخر الإيمان.
٢. شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى (٧٧٤هـ) شرح قطعة من أوله.
٣. شرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد المؤمن الغريمي المتوفى سنة ٧٧٣هـ.
٤. شرح الشيخ سراج الدين عمرو بن رسلات البلقيني الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤هـ وشرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان.

---

١ كشف الظنون : حاجي خليفة ، مرجع سابق ، ص ٥٥٥.

٢ أعلام المحدثين ، مرجع سابق ، ص ١٦٠.

٥. شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٩٥٥هـ وشرح قطعة من أوله ووصل إلى كتاب الجنائز.

مختصراته [١]:

١. تحفة السامع والقارئ بختم صحيح البخاري ذكره السخاوي في الضوء اللامع.
٢. شرح الإمام رضي الدين حسن بن محمد الصفاني الحنفي صاحب المشارفي (ت ٦٥٠هـ) وهو مختصر في مجلد.
٣. شرح الإمام عفيف الدين سعيد بن مسعود الكازورني.
٤. شرح المولى الفاضل أحمد بن إسماعيل بن محمد الكوراني الحنفي (ت ٨٩٣هـ) وسماه الكوثر الجاري على رياض البخاري.
٥. شرح الإمام زين الدين لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن العيني الحنفي (ت ٨٩٣هـ) وهو في ثلاث مجلدات.
٦. شرح أبي ذر أحمد بن إبراهيم بن السبط الحلبي (ت ٨٨٤هـ) لخصه من شروح ابن حجر والكرماني والرهاوي (البرماوي) وسماه التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح.
٧. شرح الإمام نجم الدين بن حفص بن عمر بن محمد النسفي الحنفي (ت ٥٣٧هـ) سماه كتاب النجاح في شرح كتاب أخبارا لصحاح.
٨. شرح الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي سماه التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
٩. شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي وهو ثلاث مجلدات[٢].
١٠. شرح الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي الحنفي ت ٨٢٢هـ)

المبحث الأول

---

١ كشف الظنون:حاجي خليفة ، مرجع سابق ،ص ٥٥٥.

٢ المرجع السابق ، نفس الصفحة .

معنى الإستثناء

المطلب الأول:

تعريف الإستثناء لغة : ورد الإستثناء في اللغة بمعنى صرف الشيء عن مكانه : عرفه ابن منظور[1] في لسان العرب :قال (والثنيا من الجذور ، الرأس والقوائم، سميت ثنيا لأن البائع في الجاهلية كان يستثنيها إذا باع الجذور فسميت للإستثناء الثنايا)[2]. جاء فيه أيضاً الثني : واحد أثناء الشيء أي تضاعيفه تقول أنقذت كذا ثنى كتابي أي في طيه.

ويقول أيضاً : (والثني ضم واحد إلى واحد ،والثني الاسم ويقال ثنى الثوب لما كف من أطرافه،وأصل الثني الكف ،وثنى الشيء : جعله اثنين ،وأثنى افتعل منه ، أصله أثتني فقلبت الثاء تاء لأن التاء أخت الثاء في الهمس).

(أو ثنيت الشيء ثنياً عطفته ،وثنيته أيضاً صرفته عن حاجته ،وكذلك إذا صرت له ثانياً) وهذا ما عرفه الجوهري[3] صاحب كتاب الصحاح [4] ويقول أيضاً : (والثنيا بالضم : الاسم من الإستثناء وكذلك الثنوي بالفتح).

وعرفه صاحب المصباح المنير[5] (الثنيا) بضم الثاء مع الناء (والثنوي) بالفتح مع الواو اسم من الإستثناء .وفي الحديث ، (من استثنى فله ثنياه) أي ما استثناه و(الإستثناء) استفعال من ثنيت الشيء (أثنيه ثنياً) من باب رمى إذا عطفته ورددته

---

١ جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن منظور ، صاحب لسان العرب ، ولد بالقاهرة وقيل بطرابلس ولد سنة ٦٣٠هـ ـ ١٢٣٢م وتوفى سنة ٧١هـ ـ ١٣١١م.

٢ لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ١٤ / ١٣٦ ـ ١٣٧.

٣ إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب كتاب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابي أصله من فاراب من بلاد الترك ، كان إماماً في اللغة والأدب ، صنف كتاباً في العروض ،ومقدمة في النحو ، بغية الوعاة ،١ ١٤٤.

٤ الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ،تحقيق أ؛مد عبد الغفور ، طبعة القاهرة ، ١٣٧٦هـ ـ١٩٥٩م، الطبعة الثانية ،بيروت ، ١٣٩٩هـ ، ٢٢٩٥/٦.

٥ المصباح المنير : العالم أحمد بن علي المغربي الفيومي ، المتوفى عام (٧٧٠هـ)المكتبة العلمية ،بيروت ، المجلد الأول ، ص ٨٥.

و(ثنيته) عن مراده إذا صرفته عنه ويتابع الفيومي تعريفه فيقول (فالإستثناء) صرف العامل عن تناول المستثنى).

المطلب الثاني:

تعريف الإستثناء في الاصطلاح : أطلق النحاة مصطلح الإستثناء على أحد أبواب النحو وقصدوا به الإخراج ب(إلا) أو إحدى أخواتها ،ويلاحظ أن بعض النحاة قد تأثر بالمعني اللغوي للإستثناء في تعريفهم الاصطلاحي منهم ابن يعيش[1] فيقول : (أعلم أن الإستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه . فالإستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول)[2].

وعرفه الصبان[3] حيث يقول : (والإستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخوانها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل) [4].

أما الخضري[5] عرفه قائلاً : (الإستثناء لغة هو استفعال من الثنى بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه)[6].

أما تعريفه اصطلاحاً : (الإخراج (بإلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو كالداخل)[7].

وعرفه العكبري[1] قائلاً: (هو استفعال من أثنيت عليه) أي عطفت والتفت ، لأن المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور . وحده

---

١ يعيش بن يعيش بن محمد بن محمد بن أبي السرايا موفقا لدين المشهور بابن يعيش ، من كبار أئمة العربية في النحو والصرف ، توفى بحلب سنة ثلاثة وأربعين وستمائة للهجرة ، بغية الوعاة ، ٣٥١/٢.

٢ شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، ٦٤٣هـ ، عالم الكتب بيروت ، ٢ / ٧٥.

٣ محمد علي الصبان أبو العرفان : عالم بالعربية والأدب ، مصري المولد ، توفي بالقاهرة ، الأعلام ٢٩٧/٦ .

٤ حاشية محمد علي الصبان ، على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،دار الفكر ، ٢ / ٢٤٤ ، بدون

٥ محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ،عالم بالعربية ،ولد وتوفي بدمياط ، الأعلام ١٠٠/٧.

٦ حاشية الحضري الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م

٧ نفس المرجع ، ص ٢٠٣

أنه إخراج بعض من كل بـ (إلا) أو ما قام مقامها ، وقيل هو إخراج ما لولا إخراجه لتناول الحكم المذكور)[٢].

وأما عباس حسن[٣] نقل إلينا قول النحاة في تعريفهم للإستثناء الاصطلاحي فقال، (هو الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في الحكم السابق عليها)[٤].

أما التعريف الذي نراه أكثر اشتمالاً لمفهوم المستثنى من التعريفات السابقة فهو تعريف ابن مالك[٥] في التسهيل فيقول : (وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو بمعناها بشرط الفائدة)[٦] فاشتمل تعريفه على كل أدوات الإستثناء وكل أقسامه من متصل موجب ومنفي ،ومن منقطع ومفرغ .

ومثال المخرج تحقيقاً ، قام إخوتك إلا زيداً . وهذا متصل .ومثال المنقطع نجده في قوله أو تقدير نحو قوله تعالى {ما لهم به من علم إلا إتباع الظن)[٧].

ومثال الموجب في قوله (من مذكور) نحو ، قام القوم إلا زيداً) ومثال المنفي في قوله من (متروك) نحو، ما ضربت إلا زيداً ، التقدير ما ضربت أحداً .. ومذهب سيبويه[٨] وجمهور البصريين أنا لأداة تخرج الاسم الثاني من الاسم الأول وحكمه من حكمه .

---

١ عبد الله بن الحسين بن عبدا لله الحسين ، الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي النحوي الحنبلي ، أصله من عكبرا ، صنف إعراب الحديث ، اللباب في علل البناء والأعراب ،وغيرها ، بغية الوعاة ٣٨/٢.

٢ اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ٥٣٨هـ ـ ٦١٦هـ ، تحقيق غازي مختار طليمات ،دار الفكر المعاصر ، بيروت ،لبنان ، ١/ ٣٠٢.

٣ عباس حسن : الأستاذ بكلية دار العلوم ،جامعة القاهرة ، رئيس قسم النحو والصرف ، عضو مجمع اللغة العربية القاهرة.

٤ النحو الوافي عباس حسن ، الطبعة الثالثة عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م، ١/ ٢٩٣.

٥ محمد بن عبد الله بن مالك ،العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الحياني الشافعي النحوي ، إمام النحاة ،وحافظ اللغة ، توفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (البغية ، ١/ ٣٠٠)

٦ تسهيل الفوائد : ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧م، ص ١٠١.

٧ سورة النساء : الآية ١٥٧.

٨ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر كنيته ،وكان مولى بني الحارث بن كعب وسيبويه لقب له، مات بالبصرة سنة إحدى ستين ومائة للهجرة ، نزهة الألباء ، ص ٦٠.

ويقول ابن عقيل[1] (وذهب الكسائي[2] إلى أنه مخرج من الاسم وهو مسكوت عنه لم يحكم عليه بشيء ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فيحتمل أن زيداً قام وأنه لم يقم) [3].

وذهب الفراء[4] إلى أنها لم تخرج الاسم من الاسم وإنما أخرجت الوصف من الوصف لأن القوم في المثال موجب لهم القيام ، وزيد منفي عنه القيام .ورام بهذا أن يكون الاستثناء كله متصلاً.

والياء في بـ(إلا) متعلقة بالمخرج. واحترز من (إلا) بمعنى غير الصفة نحو قوله تعالى : {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا }[5] وبمعنى الواو نحو إلا الذين ظلموا منهم)[6] أي ولا الذين ظلموا منهم قاله الأخفش[7] وبمعنى إن نحو (إلا تفعلوه)[8].

والتي بمعنى إلا هي الأدوات التي سيذكرها . ونبه بشرط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد فلا يقال جاء القوم إلا رجلاً ، فإن وجدت فائدة جاز نحو قوله تعالى : (ألف سنة إلا خمسين عاماً)[9] فإن كان أي المخرج.

بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل ، نحو :قام القوم إلا زيداً ، (وإلا فمنقطع)، أي وإلا يكن المخرج بعض المستثنى منه حقيقة فمنقطع . سواء كان من جنس الأول نحو قام بنوك إلا ابن زيد ، أم لم يكن نحو : (قام القوم إلا حماراً)[10].

---

١ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل الهاشمي العقيلي الهمزاني الأصل ، قاضي القضاة ، نحوي ، من مؤلفاته شرح الألفية ، بغية الوعاة ، ٢ / ١٤٧.

٢ علي بن حمزة بن عبد الله الأسدى بالولاء أبو الحسن المتوفى سنة ١٨٩هـ ٩٠٢م أحد أئمة القراءة والنحو واللغة ولد بالكوفة ، أخذ عن الخليل بن أحمد من مصنفاته ، معاني القرآن.

٣ المساعد على تسهيل الفوائد بهاء الدين بن عقيل ،تحقيق محمد كامل بركات ، مركز أحياء التراث الإسلامي ،مكة المكرمة ، الكتاب السادس ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ١/ ٥٤٨.

٤ يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديملي أبو زكريا (١٤٠هـ ٢٠٧هـ) عالم بالنحو ، اخذ النحو عن الكسائي ولد بالكوفة ، اشهر كتبه معجم الأدباء ووفيات الأعيان (الأعلام ٨/٦).

٥ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

٦ سورة البقرة : الآية ١٥٠.

٧ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش كان مولى بني مجاشم بن دارم ،وهو من أكابر أئمة النحويين البصريين ، نزهة الألباء ، ص ١٣٣.

٨ سورة الأنفال : الآية ٧٣.

٩ سورة العنكبوت : ألآية ١٤.

١٠ المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، مرجع سابق ،٥٤٩/١ ـ ٥٥٠.

المبحث الثاني

أدوات الإستثناء

للإستثناء ثلاثة أركان : (المستثنى منه ،ا لمستثنى ، أداة الإستثناء).

وتعتبر أدوات الإستثناء عنصراً أساسياً ؛ لأنها تحمل معنى الإستثناء ولا يتم تركيب الإستثناء إلا بها ،أما الأدوات الأخرى فيجوز حذفها . ففي الاستفهام مثلاً يجوز أن تحذف الأداة فنقول حان الآن موعد الصلاة؟ وكذلك في الشرط يجوز أن تحذف

الأداة فنقول : (أنصت إلي أحدثك) المراد إن تنصت إلي أحدثك، وفي النداء يجوز أن تحذف الأداة فنقول (ربي أغفر لي) .المراد (يا رب أغفر لي).

أما في الإستثناء فلا يجوز أن يأتي تركيب يفيد الإستثناء بدون أداة إستثناء.

وأدوات الإستثناء هي : (إلا ، غير ، سوى ، ليس ، لا يكون ، خلا ، عدا ، حاشا).

وهناك أدوات أخرى عدها بعض النحاة من أدوات الإستثناء هي (لما ، لاسيما، بيد)[1].

من النحاة من أضاف الأداة (بَلْهَ) إلا أدوات الإستثناء .

المطلب الأول : أداة الاستثناء إلا:

وهي أم الباب وهي الأصل في الإستثناء (إلا) حرف يفيد الإستثناء ، وقد اعتبرها النحاة حرف ،وعلى رأس هؤلاء سيبويه حيث قال : فحرف الإستثناء إلا...)[2].

ومنهم ابن عصفور[3]،حيث يقول : (وهي إحدى عشرة أداة ، إلا وهي حرف)[4]

ويقول الأزهري[5] (أداة الإستثناء (إلا) حرف عند الجميع من النحويين)[6].

---

١ المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوادي ، عبد الله الجبوري ، العراق ، رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ،الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ ١٩٧١م ، ١٦٦/١.

٢ الكتاب ، كتاب سيبويه أبي البشر عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،دار الكتب العلمية بيروت ، ط . الثالثة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ٣٠٩/٢.

٣ علي بن مؤمن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي ا لحضرمي الأشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، توفي سنة تسع وستين وستمائة للجهرة (بغية الوعاة ، ٢ / ٢١٠)

٤ المقرب ،ابن عصفور ، مرجع سابق ، ١/ ١٦٦.

٥ خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهري ، المصري ، الشافعي ، نحوي لغوي، ولد بجرجة سنة ٨٣٨ وتوفى بالقاهرة سنة ٩٠٥ ومن تصانيفه المقدمة الأزهرية في العربية (معجم المؤلفين، ٤/ ٩٦).

٦ شرح التصريح على التوضيح ، شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، على (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) للعلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد اله بن يوسف بن هشام الأنصاري تحق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط ١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ، ١/ ٥٣٨.

وعلى هذا فإن (إلا) حرف عند جميع النحاة ، أما عن أصالتها فقد اعتبرها النحاة أم الباب بل هي الأصل والأدوات الأخرى محمولة عليها .

وقد اعتبرها سيبويه هي الأصل ،وما جاء من الأدوات الأخرى محمول عليها[1].

ويقول ابن يعيش : (إلا أم حروف الإستثناء وهي المسئولية على هذا الباب)[2].

ويقول العكبري : وأصل أدوات الإستثناء (إلا) لوجهين :

أحدهما أنها حرف ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء .

والثاني : أنها تقع في جميع أبواب الإستثناء للإستثناء فقط وغيرها في أمكنة مخصوصة منها ويستعمل في أبواب أخر[3].

معاني إلا :

ولها عدة معاني :

١. أداة إستثناء:

إن أصل (إلا) أن تكون للإستثناء ،وقد تحمل (إلا) على ، غير فيوصف بها نحو قوله تعالى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } [4] كما تحمل (غير) على (إلا) فيستثنى بها نحو قوله تعالى{ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}[5] ونحو (ما فاز غير سعيد) وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان)[6].

---

١ الكتاب ، سيبويه ، مرجع سابق ، ٣٠٩/٢.

٢ شرح المفصل ، ابن عيش ، مرجع سابق ، ٢/ ٧٦.

٣ اللباب في علل البناء والأعراب ، العكبري ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢.

٤ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

٥ سورة النساء : الآية ٩٥.

٦ صحيح البخاري ، البخاري ، دار الجيل ،بيروت ، ٣ / ٥٠.

وقد وضع النحاة شروط في موصوف (إلا) وهي:

١. إن يكون نكرة دالاً على الجمع .

٢. أو مفرداً دالاً على الجمع .

٣. أو فيه الألف واللام الجنسية.

يقول ابن يعيش في شرح المفصل : (وأعلم أنه لا يجوز أن تكون (إلا) صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه إستثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع ، أو واحد في معنى الجمع ، إما نكرة منفية ، وأما فيه الألف واللام لتعريف الجنس)[١].

وعلى هذا جاء في كتاب المقتضب[٢] وفي مغنى اللبيب[٣] ،وتسهيل الفوائد[٤] ، ما شرطه ابن يعيش في مجيء (إلا) صفة .

ولعل الشروط سالفة الذكر مأخوذة من كلام سيبويه[٥] حيث يقول: (هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير ،وذلك قولك : (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ،والدليل على أنه وصف أنك لو قلت لو كان معنا (إلا) زيد لهلكنا وأنت تريد الإستثناء لكنت قد أحلت ،ونظير ذلك قوله عز وجل : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}[٦].

ونظير ذلك من الشعر قول ليد بن ربيعة[٧]:

وإذا أقرضت قرضاً فأجزه إنما يجزى الفتى غير الحمل[٨]

فالشرط الأول (النكرة الدالة على الجمع) مأخوذة من استشهاد سيبويه بقوله الله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }[١]. والشرط الثاني (مفرداً دالاً على

---

١ شرح المفصل لابن يعيش ، مرجع سابق ، ٢/ ٩٠.

٢ المقتضب ، المبرد ،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ ، ٤ / ٤١١ .

٣ مغني اللبيب ، لابن هشام ، ١ / ٧٠.

٤ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، مرجع سابق، ص ١٠٤ ـ١٠٥.

٥ الكتاب ، سيبويه ،٢/ ٣٤٧.

٦ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

٧ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩.

٨ أقرضت قرضاً :أي سلفت إحساناً أو إساءة ،وهنا المعروف ، الفتى الإنسان ، الجمل :الجاهل.

الجمع) مأخوذة من قول سيبويه (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) والشرط الثالث (الألف واللام الجنسية) مأخوذ من بيت الشعر (إذا أقرضت قرضاص ...).

وقد نبه المرادي[٢] على شرط آخر في موصوف (إلا) وهو عدم الحذف وقد أتى بكلامه هذا في معرض التفريق بين (إلا) وغير يقول : (وأعلم أن (إلا) التي يوصف بها تفارق غير من وجهين ، أحدهما أن موصوفها لا يحذف ، وتقام هي مقامه فلا يقال : جاءني زيد بخلاف غير ،والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الإستثناء فلا يجوز عندي درهم إلا جيد بخلاف غير)[٣].

وكثير من النحاة والمفسرين قد خرجوا (إلا) في الآية الكريمة : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }[٤] على أن (إلا) بمعنى غير ،وهي نعت لآلهة ، ولا يجوز أن تكون للإستثناء لأن هذا يترتب عليه فساد في المعنى واللفظ : يقول ابن هشام[٥] [٦]: (أن تكون بمنزلة (غير) فيوصف بها وبتاليها جمع منكر ، أو شبهه فمثال الجمع المنكر {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } [٧] فلا يجوز في(إلا) هذه أن تكون للإستثناء من جهة المعنى إذا التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يفسدوا ،وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ ، لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الإستثناء منه فلو قلت : قام رجال إلا زيداً لم يصح اتفاقاً).

---

١ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

٢ الحسن بن قاسم المرادي ، المصري بدر الدين أبو محمد (٧٤٩هـ ١٣٤٨م ،اشهر كتبه الجني الداني من حروف المعاني ، بغية الوعاة ، اللبيب ، ٥١٧/١.

٣ الجنى الداني من حروف المعاني ،المرادي ، ص ٥١٧ـ ٥١٨ ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ،ط٢،دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٨٣م.

٤ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

٥ أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ولد بالقاهرة، سنة ٧٠٨هـ وتوفى بها ٧٦١هـ.

٦ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الإمام جمال الدين بن هشام ،ج ٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م ، ١/ ٧٠.

٧ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

وقد أخذ بهذا التعليل المذكور أبو حيان[1] والزركشي[2] . أما الزركشي فقد ذكر تخريجا لطيفاً للآية فقال : (وإذا جعل وصفاً فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ(إلا) هي بمنزلة غير لا بمعنى الإستثناء لأن الإستثناء إما من جنس امستثنى منه أو من غير جنسه ،ومن توهم في صفة الله واحداً من الأمرين فقد أبطل)[3].

ويرى ابن الضائع[4] أن (إلا) تكون بمعنى البدل والعوض ذكر هذا الزركشي ونسبه لابن الضائع حيث يقول : (وجعل ابن الضائع من قوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } أي بدل الله ، أي عوض الله وبه مخرج الإشكال المشهور في الإستثناء وفي الوصف بـ(إلا) من جهة المفهوم)[5] وقد ذكر رأي أبو حيان[6] والألوسي وقد ذكر ابن هشام أن كلام ابن الضائع يفسر معنى المثال الذي ساقه سيبويه (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) : يقول في المغني : (قال الشلوبيني وابن الصائع : ولا يصح المعنى عندي حتى تكون إلا بمعنى غير والتي يراد بها البدل والعوض).

٢. بمعنى لكن:

وردت (إلا) بمعنى لكن في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف وغالباً ما تكون في الإستثناء المتقطع . يقول ابن فارس[7] في كتابه الصاحبي وتكون (إلا

---

١ تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، المجلد السابع ، منشورات محمد علي بيضاوي، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م ،٣٠٥/٦.

٢ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، ولد بالقاهرة وتوفى بها (٧٥٤ هـ ـ ٧٩٤ ، شذرات الذهب ، ٦/ ٣٣٥.

٣ البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الثانية ،دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، ٤/ ٢٣٩.

٤ علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي (٦٨٠ هـ / ١٢٨١م) من أهل أشبيله ، كان إماماً في العربية وعلم الكلام ، من تصانيفه ، تعليق على كتاب سيبويه ، الأعلام / ٥/ ١٥٤.

٥ البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٤/ ٢٤٠.

٦ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان القرناطي ، الأندلسي أبو حيان أثير الدين (٦٥٤هـ ـ ٧٤٥) عالم بالعربية ، أشهر كتبه البحر المحيط ،وطبقات نحاة الأندلس ، بغية الوعاة ، ٢٨٠/١.

٧ الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي ، أحد الأئمة في علم العربية ،ولد في قسا (من أعمال فارس) دخل بغداد سنة سبع وثلاثمائة للهجرة ، الأعلام ، ٢/ ٧٩.

بمعنى لكن من الذي يسمونه بالمتقطع كقوله تعالى {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ }[1] معناه لكن من تولى وكفر[2].

وفي الحديث النبوي : (فقال متى الساعة؟ قال ماذا بها ؟ قال : لا شيء إلا أني أحب الله ورسوله : معناه لكن أني أحب الله ورسوله)[3].

ويؤكد سيبويه مجيء إلا بمعنى لكن فيقول : (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن) من ذلك قوله تعالى {قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ }[4] أي ولكن من رحم [5].

٣. بمعنى الواو :

ذكر بعض النحاة أن إلا تأتي بمعنى الواو ،واستدلوا ببعض الآيات القرآنية شواهد على ذلك ، منهم المرادي حيث يقول : (القسم الثالث)[6] التي بمعنى الواو وهذا القسم نفاه الجمهور وأثبته الفراء والأخفش وأبو عبيدة[7] وجعلوا من ذلك قوله تعالى {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا }[8] أي ولا الذين ظلموا [9].

والزركشي يستدل ببعض الآيات على مجيء (إلا) بمعنى الواو ،ولكنه يذكر رأي الجمهور في الآيتين . يقول : (الثالث عاطفة بمعنى الواو في التشريك كقوله تعالى : {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا } ومعناه ولا الذين ظلموا وقوله: {إني لا

---

١ سورة الغاشية : الآية٢٢-٢٣.

٢ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب ، تأليف الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس زكريا ، وضع حواشيه أحمد حسن الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٠٣م ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان .

٣ صحيح البخاري ، البخاري ، ٥/ ١٤.

٤ سورة هود : الآية ٤٣.

٥ الكتاب ، سيبويه ، ٢ / ٣٢٥.

٦ المقصود القسم الثالث من معاني (إلا).

٧ هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، البصري أبو عبيدة ، النحوي ، من أئمة العلم بالأدب واللغة ،ولد بالبصرة وتوفى بها ٠١١٠هـ ٢٠٩هـ) من مؤلفاته : إعراب القرآن (الإعلام ، ٧/ ٢٧٢).

٨ سورة البقرة : الآية ١٥٠.

٩ الجني الداني للمرادي ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ - ٥١٩.

يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم} أي ومن ظلم ،وتأولهما الجمهور على الإستثناء المتقطع[1].

ووافق ابن هشام[2] في المغنى قول الزركشي في البرهان. أما الفخرالرازي[3] فإنه يؤول (إلا) بثلاث تأويلات متصل ، منقطع وبمعنى الواو ،ولكنه يضعف الرأي الأخير [4] .

والطبري[5] يفصل القول في هذه القضية مبيناً أنه لا يجوز البتة القول أن (إلا) في هذا الموضع بمعنى الواو إلا إذا تقدم الإستثناء إستثناء آخر ، يجوز في هذه الحالة أن تكون إلا مؤدية لمعنى الواو ، يقول في جامع البيان : (وذلك أنه غير موجودة (إلا) في شيء من كلامها بمعنى الواو إلا مع إستثناء سابق قد تقدمها كقول القائل : سار القوم إلا عمراً إلا أخاك ، بمعنى إلا عمراً وأخاك ، فتكون إلا حينئذ مؤدية عما تؤدي عنه الواو لتعلق إلا الثانية بإلا الأولى ، ويجمع فيها أيضاً بين إلا والواو ، فيقال: سار القوم إلا عمراً ،وإلا أخاك ، فتحذف إحداهما فتنوب الآخرى عنها ، فيقال سار القوم إلا عمرا وأخاك ، أو إلا عمراً إلا أخاك ، لما وصفتا قبل ، وإذ كان ذلك كذلك فغير جائز لمدع من الناس أن يدعي أن إلا في هذا الموضع بمعنى الواو التي تأتي بمعنى العطف)[6].

أما ابن الأنباري في الأنصاف فإنه يورد الخلاف مفصلاً في تلك المسألة المذكورة بين الكوفيين والبصريين ، فذكر طرفاً منه للتوضيح ، يقول : (ذهب الكوفيون إلى أن إلا بمعنى الواو وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله وكلام العرب. قال تعالى {لِئَلَّا

---

١ البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٣٨.

٢ انظر المغني لابن هشام ،ج ١/ ٨٣.

٣ الأمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي ، ٥٤ ـ ٦٠٤هـ.

٤ التفسير الكبير ، الفخر الرازي ،ج ٤ ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ ، الطبعة الأولى ، المطبعة البهية ، ١٩٣٥م.

٥ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠هـ

٦ جامع البيان عن تأويل آي القرن ، الطبري ،دار الفكر ، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨،٢/ ٣٤.

يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ}[1] أي ولا الذين ظلموا منهم يعني والذين ظلموا لا يكون لهم حجة ...)[2].

ويقول : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا (إلا) لا تكون بمعنى الواو ، لأن (إلا) للإستثناء والإستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر)[3].

ويؤيد أبو حيان قول البصريين في تفسيره للآية الكريمة : {إني لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم} يقول ، وقالت فرقة (إلا) بمعنى الواو والتقدير ولا من ظلم . وهذا ليس بشيء لأن معنى (إلا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة إذ الواو للإدخال و(إلا) للإخراج فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر)[4].

ومما يقوي رأي البصريين أن كثيراً من المفسرين والنحاة عندما تعرضوا للآيات التي فيها (إلا) بمعنى الواو . كان الخلاف بينهم هو : هل تلك الآيات من المتصل أم من المنقطع ؟ ولم يتعرضوا لـ(إلا) بمعنى الواو ، فيرجح الزمخشري[5] النحوي والمفسر الإستثناء المتصل في قوله تعالى {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ}[6] يقول (إلا الذين ظلموا إستثناء من الناس ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود ، إلا المعاندين منهم القائلين ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحباً لبلده ولو كان على الحق للزم قبله الأنبياء)[7].

---

١ سورة البقرة : الآية ١٥٠.

٢ الأنصاف في مسائل الخلاف ، الشيخ كمال الدين أبي البركات الأنباري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، ١/ ٢٦٦.

٣ نفس المرجع والصحة .

٤ البحر المحيط ، أبي حيان ، مرجع سابق ، ٧ / ٥٧.

٥ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب ، ولد في زمخشر وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلقب بجار الله توفى بالجرجانية من قرى خوارزم من آثاره الكشاف وأساس البلاغة والمفصل في النحو (أوضح المسالك، ص ٣١٣).

٦ سورة البقرة : الآية ١٥٠.

٧ الكشاف الزمخشري ، الطبعة الأولى ،دار الفكر للطباعة والنشر ،١/ ٣٢٢.

والقرافي[1] يرى أنه متصلاً بقوله في تلك الآية {... إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} وإنما ذكرتها من باب الإستثناء المتصل لأن هذا رأي البصريين فأحببت موافقتهم)[2] وأبو حيان[3] جعله أيضاً متصلاً .

وعليه فإننا نوافق رأي البصريين القائل بأن (إلا) لا تكون بمعنى الواو لما يترتب على ذلك من تداخل في المعنى بين (إلا) والواو تداخلاً يخل بصحة العبارة وخاصة أن (إلا) للإخراج والواو للإدخال ، ولما رأيناه من رفض كثير من المفسرين والنحاة هذا الرأي وترجيحهم أن تكون (إلا) في هذه المواضع إستثناء متصلاً والله أعلم .

٤. بمعنى سوى :

يقول أبو حيان في البحر المحيط : إن (إلا تأتي بمعنى سوى وساق دليلاً على ذلك قول الله تعالى { خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ }[4] ويقول الإستثناء منقطع كما تقول لي عندك ألف درهم إلا الألف التي كنت أسلفتك بمعنى سوى تلك الألف فكأنه قال : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض سوى ما شاء الله زائداً على ذلك)[5].

أما الزمخشري فقد رجح أن يكون الإستثناء متصلاً فقال معلقاً على الآية : (خالدين فيها ...) فإن قلت فما معنى الإستثناء في قوله {....إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ }[6] . وقد ثبت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير إستثناء. قلت هو إستثناء من الخلود في عذاب النار . ومن الخلود في نعيم الجنة وذلك أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون في الزمهرير ،وبأنواع من العذاب سوى عذابا لنار بما هو أغلظ منها وهو سخط الله عليهم ،وخسوءه لهم وإهانته إياهم ،وكذلك وأهل الجنة لهم سوى الجنة

---

١ أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي . من علماء المالكية ، مصري المولد والمنشأة والوفاة . له مصنفات جليلة في الفقه والأصول منها ،؛ أنوار البروق في أنواء الفروق ، توفى في ٦٨٤هـ ١٢٨٥م ، الأعلام ، ١/ ٩٥.

٢ الاستغناء في الاستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٣.

٣ البحر المحيط ، أبي حيان ، ٤٤١/١.

٤ سورة هود : الآية ١٠٨.

٥ البحر المحيط ، لأبي حيان ، مرجع سابق ،٥ /٢٦٤.

٦ سورة هود : الآية ١٠٨.

ما هو أكبر منها وأجل موقفاً منهم وهو رضوان الله فهو المراد بالاستثناء والدليل عليه قوله : عطاء غير محدود)[1].

وجعل القرافي الاستثناء متصلاً على بابه يقول : (وقيل (إلا) بمعنى سوى ، وقيل سوى ما شاء ربك من أنواع العذاب غير المذكور لنا ،وهذه أقوال لا ضرورة إليها ، بل الاستثناء صحيح على بابه بمقتضى ظاهر اللفظ وأنه ما تقدم من الدوام قبل الدخول ، هذا إذا قلنا سموات الدنيا وأرضها ، وإن قلنا سموات الجنة وأرضها وسماء النار وأرضها فهي تدوم لا إشكال في الدوام وإنما يبقي الإشكال في الاستثناء وهو صحيح بسبب أن مذهب أهل الحق هو أن الجنة والنار مخلوقتان في الدنيا قبل القيامة وعلى هذا وجد دوام سماها وأرضها وليس معه خلود البتة من مبدأ خلقهما إلى حين صدق الخلود وهو زمن عظيم حسن الإستثناء باعتباره إستثناء صحيحاً متصلاً لا إشكال فيه)[2].

وبعد هذا العرض لتلك الآية الكريمة يتضح لنا أن الرأي القائل بأن (إلا) بمعنى سوى هو الرأي الراجح ، وخاصة أن الآية واضحة أنها من الإستثناء المتصل.

ويرى القرافي في الآية في قوله تعالى { لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى }[3] إن الموتة الأولى وإن كانت من جنس الموت المتقدم لكن الحكم وقع بعد إلا بغير النقيض ، فإن الحكم المتقدم عدم ذواق الموت في الجنة ، نقيض عدم الذواق منها ولم يحكم به بل بالذوق في الدنيا ،فإن الموتة الأولى إنما ذاقوها في الدنيا فقد حكم بغير النقيض فكان منقطعاً للحكم بغير النقيض لا للحكم بغير الجنس) [4]. ومن الذين رجحوا أن هذه الآية استثناء منقطع أبو حيان في المحيط[5] والزمخشري في الكشاف[6].

ويرى الطبري أن (إلا) بمعنى بعد لتقارب المعنى بينهما في الموضع.

---

١ الكشاف ، الزمخشري ، ٢/ ٢٩٤.

٢ الإستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي ، ت ٦٨٤ تحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية بيروت ، ص ٣.

٣ سور الدخان : الآية ٥٩.

٤ الاستغناء في الإستثناء ، هاب الدين أحمد بن إدريس ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤.

٥ البحر المحيط ، لأبي حيان ، ١/ ٤٤٤.

٦ الكشف ، الزمخشري ، ٣ / ٥٠٧

ومن هنا يتضح لنا بعد استعراض آراء العلماء في الآية أن الرأي القائل بأن (إلا) بمعنى سوى في الآية رأي راجح .والرأي الأقوى أن تكون الآية بمعنى الإستثناء المنقطع .

٥. بمعنى بل:

ذكر الزركشي في تقسيمه لمعاني (إلا) في القسم الثاني أنها تأتي بمعنى بل فقال : (الثاني بمعنى بل كقوله تعالى:{ طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى* إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى }[١] أي بل تذكره)[٢].

وكذلك ابن فارس في كتابه الصاحبي أورد أنها تأتي بمعنى بل واستشهد بتلك الآية بقوله : (وتكون بمعنى بل تذكره) لقوله تعالى { طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى * إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى } بمعنى بل تذكرة)[٣].

أما الزمخشري فقد استبعد أن تكون (إلا) تذكرة ، بدلاً .وأكد أنها إستثناء منقطع ، يقول : (هل يجوز أن تكون تذكرة بدلاً من محل لتشقي ؟ قلت لا لاختلاف الجنسين ولكنهما نصب على الإستثناء المنقطع الذي (إلا) فيه بمعنى لكن)[٤].

ولعل هناك توافقاً بين قول الزركشي الذي يرى أن (إلا) بمعنى بل ، والزمخشري واللذان يريان أن (إلا) بمعنى لكن ،والتوافق يكون من جهة المعنى والفائدة ، لأن بل للإضراب وكذلك لكن تعطي معنى الاضراب في الاستثناء المنقطع حيث أن المستثنى غير المستثنى منه ففي قولنا : ما أنزل الله المطر نقمة إلا رحمة بالناس ، فـ(لا) هنا تأتي بمعنى بل أي بل رحمة بالناس .وكذلك تأتي بمعنى لكن أي لكن رحمة بالناس ، ومع ذلك فإن (إلا) هنا بمعنى لكن أوسع وأعم في العربية من بل. ففي هذا المثال معنى ٠إلا) بل أقرب من لكن .

٦. مركبة من إن الشرطية ولا النافية :

ورد في القرآن الكريم عدة آيات جاءت فيها (إلا) مركبة من إن الشرطية ولا النافية ،وحيث أن (إلا) المركبة هي نفس (إلا) الإستثنائية في الرسم والصورة . فقد

---

١ سورة طه : الآيات ١ـ ٣.

٢ البرهان في علوم القرآن الزركشي ، مرجع سابق ، ٤/ ٢٣٨.

٣ الصاحبي ، لأبي الحسن أحمد بن زكريا ، مرجع سابق ، ص ١٨٦.

٤ الكشاف ، الزمخشري ،٥٢٩/٢.

يلتبس على الكثير التفريق بينهما [1]. وذكرر الزركشي في البرهان أن (إلا) المركبة من (إن) الشرطية ،و(لا) النافية وقعت في عدة مواقع من القرآن نحو قوله تعالى : {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ }[2]

{إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ }[3].

ويوضح غلط بعضهم فقال في (إلا تفعلوه) : إن الإستثناء منقطع أو متصل.

ويقول الزركشي (عجبت من ابن مالك في شرح التسهيل) حيث عدها في أقسام (إلا) لكنه في (شرح الكافية) قال في باب الاستثناء: لا حاجة للاحتراز عنها)[4].

٧. زائدة:

ومن الذين قالوا بزيادة (إلا) الأصمعي وابن جني فيما قاله السيوطي في الهمع حيث يقول : (وأثبت الأصمعي ،وابن جني لها معنى رابعاً :وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة[5]

وأجيب بتقدير (لا) في الثاني وبأنّ (تنفك)تامة ، فنفيها نفي ، و(مناخة) حال.

وأبو حيان يأتي ببيت الشعر ويضعفه مبيناً أنه لم يثبت زيادة إلا في مكان مقطوع به [6].

وعيه فلا حجة للقائلين بزيادة (إلا) وذلك لضعف المعنى ،ولأنها لم تثبت بالدليل، بل هي إستثناء مفرق للمفعول.

٨. بمعنى القصر:

ورد القصر في القرآن الكريم بالنفي والإستثناء في مواضع عدة حيث أن (إلا) وضعت للإخراج فلابد من أمر عام يشمل المخرج ، ومع هذا يستلزم التقدير العام في

---

١ نفس المرجع السابق .

٢ سورة التوبة : الآية ٤٠.

٣ سورة الأنفال : الآية ٧٣.

٤ البرهان في علوم القرآن ، الزركشي، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤١.

٥ حراجيج هي النوق الجسام الطوال ،وقيل الشداد وقيل ضمر البطون ، مفردها حرجوج ، البيت لذي الرمة وعجزه : على الخسف أو ترمى به بلدا قفرا ،انظر الهمع ، ج٢، ص ٢٧١ ، الخزانة ، ٤٩/٤ ، الأشموني ، ١/ ٢٥٧.

٦ البحر المحيط ، لأبي حيان ، مرجع سابق ، ٤٨٣/١.

الاستثناء المفرغ يقول الجرجاني[1] في كتابه الإشارات أن (إلا) موضوعه فلإخراج والإخراج يقتضي أمراً عاماً يشمل المخرج وغيره وإلا لم يصح إخراج الخاص منه فإذا لم يكن العام مذكوراً كما في الإستثناء والمفرغ فلابد من تقديره ،ويجب أن يكون مناسباً للمخرج فإذا قلت ما جاء إلا زيد قدر بما جاء أحد إلا زيد)[2].

ومن مواضع القصر بالنفي والإثبات بما وإلا قوله تعالى {وما محمدٌ إلا رسولٌ}[3] فمحمد ﷺ مقصور على الرسالة يقول المراغي[4] في ذلك : (فالمقصور قصره على الرسالة بألا يتعداها إلى التباعد عن الموت الذي استعظموه وهذا لا ينافي أنه متصف بالصحة واليقظة ونحوهما)[5].

أما الجرجاني فيعتبر هذه الآية من تنزيل المعلوم منزلة المجهول فيقول : (وقد يتنزل المعلوم منزلة المجهول كقوله تعالى إفراداً (وما محمدٌ إلا رسولٌ) فإنه نزل إنكارهم موته منزلة إنكارهم رسالته[6].

أما الزركشي فقد ذكر أن الحصر صريح ومقدر يقول (السادس للحصر إذا تقدمها نفي أما صريح كقوله تعالى :{ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }[7] ومقدر كقوله تعالى {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ }[8] فإن (إلا) ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل سبق (إلا) بالنفي أي فإنها لا تسهل وهو معنى (لكبيرة) وإما لأن

---

١ هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي من كبار أئمة العربية والبيان، شافعياً، صنف المغنى في شرح الإيضاح ، توفي سنة أحدى وسبعين وأربعمائة ، البغية ، ١٠٦/٢.

٢ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، الجرجاني ، تحقيق د. عبد القادر حسين ،دار النهضة ،مصر ، ص ٩١.

٣ سورة آل عمران : الآية ٤٤.

٤ محمد بن علي أبو بكر المراغي النحوي ، قرأ على الزجاج ، كان عالماً أديباً ، له المختصر في النحو (ألفية ٩٦/١).

٥ علوم البلاغة والبيان والبديع ، أحمد مصطفى المراغي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط ٢ ، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م ، ص ١٥٦.

٦ الإشارات والتنبيهات ، الجرجاني مرجع سابق ، ص ٩١.

٧ سورة الحجر : الآية ١١.

٨ سورة البقرة : الآية ٤٥.

الكلام صادق معها أي وأنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين بخلاف ضربت إلا زيداً فإنه لا يصدق)[1].

٨.إلا للاستثناء

من معاني (إلا) أنها تأتي للإستثناء وهذا هو المعنى الذي يدور عليه هذا البحث .أما أقسام الإستثناء فهي :

١) المتصل. ٢) المنقطع ٣) المفرغ .

يقول ابن هشام مبيناً معاني (إلا) أن تكون للإستثناء نحو : فشربوا منه إلا قليلاً ،وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح ونحو : (ما فعلوه إلا قليل) وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بعض من كل عند البصريين[2] والزركشي[3] يصرح أيضاً أن (إلا) ترد لمعان : (الأول الإستثناء ،وينقسم إلى متصل :وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه نحو :جاء القوم إلا زيداً. وإلى منقطع وهو ما كان من غير جنسه وتقدر بلكن كقوله تعالى {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ }[4].

وبعد أن تعرفنا على معاني (إلا) سنأتي لإحصاء أدوات الإستثناء وعملها .

تركيب إلا:

إختلف النحاة في (إلا) هي مركبة أم بسيطة على النحو التالي :

الرأي الأول : هي مركبة يقول الفراء : (إلا مركبة من : (إن) و(لا) العاطفة، حذفت النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى لام (إلا) فإذا انتصب اسم بعدها ، فبـ(إن) وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبـ(لا) العاطفة وتبعه جماعة من الكوفيين)[5].

---

١ البرهان في علوم القرآن ، ٤ / ٢٤٠.

٢ مغني اللبيب ، ابن هشام ، مرجع سابق ،١ / ٧١.

٣ البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق ،٤ / ٢٣٦.

٤ سورة الغاشية : الآيتان ٢٢ـ ٢٣.

٥ شرح الكافية ابن الحاجب : تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى ٦٨٦هـ ،دار الكتب العملية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، ص ١٦٣.

الرأي الثاني : روى عن الزجاج[1] من البصريين (أن نصب الإستثناء بـ(إلا) لأنها في معنى استثنى فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا)[2] وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[3].

قال السيرافي[4] : (وعنده (إن) و(إلا) منطوق بهما وكل واحد منهما يعمل عملاً مفرداً ، لو لم يكن معه الآخر ، فينبغي ألا يبطل عمل واحد منهما البتة ، فلا يبطل عطف (لا) أبداً ولا نصب (إن) أبداً .. وهو لم يلزم ذلك ولا الواقع في لسان العرب ذلك ،وكيف يحسن لحرف وهو حاضر منطوق به ؟

وليس بمستنكر عندنا ولا عند غيرنا أن يركب حرفان فيبطل معنى كل واحد منهما مفرداً ويحدث معنى ثالث ، نحو : (هلا ضربت زيداً) في التحضيض ،وكذلك : ألا ولولا ولو ما إذا كن للتحضيص ،وقد يبطل من هلا معنى هل ومعنى لا . كذلك سار الحروف إذا فصلت .

أما نحن فنقول : (إلا بكمال حروفها موضوعة لمعناها وحجتنا التمسك بظاهر اللفظ ،والتركيب على خلاف الأصل ، فيحتاج مدعيه للبرهان)[5].

ووجه الخلاف بين الرأي الأول والرأي الثاني الذي يقول بحرفيه (إلا) وأنها بسيطة غير مركبة تتوسط بين العامل والمستثنى وهذا عليه أكثر النحاة وعلى رأسهم سيبويه إذ يقول : (فحرف الإستثناء (إلا) وابن عصفور الذي يقول في المقرب : (إلا وهي حرف إستثناء).

الأول : يجعل (إلا) مركبة من (إن) و(لا) فيكون العمل بهما الرفع والنصب.
أما الثاني : أنها غير مركبة مع إن أصلها من حرفين جعل العمل (إلا) فقط .

---

١ إبراهيم بن السرى بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، عالم بالنحو واللغة ،ولد ومات ببغداد ، كان يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد ، من كتبه ،مختصر إعراب القرآن ومعانيه ، ٢٤١هـ ٣١١هـ) الأعلام ، ١ / ٤٠.

٢ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢.

٣ أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد ، شيخ أهل النحو والعربية ،وكان من أهل الصرة ولد سنة ست عشر ومائتين ومات سنة خمس وثمانين ومائتين ، الأعلام ، ص ١٤٤.

٤ هو الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي ، أبو سعيد ،نحوي عالم بالأدب ، ولد عام ٢٨٤هـ ٨٩٧م ، وتوفى ٣٦٨هـ ـ ٩٧٩م ، أهم مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، الأعلام ، ٢ / ١٩٥.

٥ الإستغناء في أحكام الاستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٥٣ ـ ٥٤.

ويرى الباحث أن (إلا) بسيطة غير مركبة هذا ما أكده لنا الأزهري بقوله : (أداة الاستثناء (إلا) حرف عند الجميع من النحويين . وقد أعتبرها سيبويه هي الأصل ويقول ابن يعيش ، هي أم حروف الإستثناء.

تكرار إلا:

تكرر (إلا) توكيداً ، فيبدل غير الأول منه ، إن كان مغنياً عنه ،وإلا عطف بالواو .

وجوز الصيمدي[1] طرحها ،ولغيره ، فإن أمكن إستثناء بعض من بعض فكل لما يليه .

وقيل للأول وقيل : الثاني منقطع أولاً ، فإن فرغ العامل شغل بأحدها ، ونصب غيره ،وإلا نصب الكل إن تقدمت إستثناء . وقال ابن السيد : يجوز حالاً واستثناء الأول، وحالية الباقي وعكسه ،وغير واحد إن تأخرت وله ماله مفرداً .

وجوز الأبزي نصب الكل إستثناء ،ورفعها وأحدها نعتاً أو بدلاً أيضاً في النفي، وحكمها معنى كالأول.

إذا تكررت (إلا) فلها حالات :

الأول : أن تكون للتأكيد ، فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ،ويكون ما بعد الثانية بدلاً مما يعد الأولى نحو : قام القوم إلا محمداً ، إلا أبا بكر ،وهي كنيته .

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يغنى عن الأول كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد ، فإن لم يكن يغنى عطف بالواو لمباينته للأول نحو : قاما لقوم إلا زيداً ، وإلا جعفرا وقد اجتمعا في قوله :

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله[2]

والرسيم والرمل ضربان من العدو ،والرمل لا يغني عن قوله : إلا رسيمه فعطف بالواو،وهما يغنيان عن قوله : إلا عمله ، فلم يعطف إلا رسيمه[3].

الحال الثاني : أن تكرر لغير تأكيد ، فإن أمكن إستثناء بعضها من بعض ، ففيه مذاهب:

---

١ هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصميدي النحوي، أبو محمد ، له التبصرة في النحو .

٢ الرجز بلا نسبه في أوضح المسالك ،٢/ ٢٧٢ ،والدرر ، ٣ / ١٦٧ ،وشرح ابن عقيل ، ص ٣١١ .

٣ فـ -(رسيمه) بدل و(رمله) معطوف ،و(إلا) المقترنة بكل منهما مؤكدة .

أحدها : وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله ،والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ،نحو : له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ، فإلا سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي عشرة ، فيضم الأشفاع داخله ،والأوتار خارجه ،فالمقر به اثنان.

الثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فإذا قال : له علي مائة إلا عشرة إلا اثنين ، فالمقر به ثمانية وثمانون ،وعلى الأول : المقر به اثنان وتسعون.

الثالث : أن الإستثناء الثاني منقطع ،والمقر به على هذا :اثنان وتسعون أيضاً، وعليه الفراء ، والمعنى عليه : عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندي .

وإن لم يكن إستثناء بعضها من بعض ، فإن كان العامل مفرغاً شغل بواحد منها أيا كان متقدماً أو متأخراً ، أو متوسطاً،ونصب ما سواه نحو : ما قام إلا زيدا إلا عمراً إلا بكراً ، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً ، أو بكراً ، لكن الأول أولى .

وإن لم يكن مفرغاً، فإن تقدمت نصبت الجميع على الإستثناء نحو : ما قام إلا زيداً ، إلا عمراً إلا خالداً أحد.

وزعم ابن السيد : أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه : النصب على الإستثناء كما نص عليه النحويون .والنصب على الحال ، قال : لأنها لو تأخرت لجاز كونها صفات، لأن إلا يوصف بها ، فإذا تقدمت انتصبت على الحال ،وجعل الأول حالاً ، والثاني إستثناء وعكسه . ورد بأن (إلا) غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلا وهي تابعة في اللفظ ،ولا يجوز تقديمها أصلاً ، وإن تأخرت فلأحدها ماله مفرداً وللباقي النصب نحو: قام القوم إلا زيداً ، إلا عمراً إلا بكراً ،وما جاء أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً .

وجوز الأبذي في الإيجاب نصب الجميع على الإستثناء كما قاله النحويون ، ورفع الجميع على الصفة ،ورفع أحدها على الصفة ،ونصب الباقي على الإستثناء ، كما قال ابن السيد في ما تقدم : إن (إلا) صفة في المكرر .وجوز في النفي نصب الجميع على الإستثناء ،ورفع الجميع على البدل أو النعت ،ورفع أحدهما على الوجهين، ونصب الباقي على الإستثناء .

وحكما ما بعدا لأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب ، وخروجه من الموجب)[1].

المطلب الثاني غير:

عدّ بعض النحاة (غير) من أسماء الإستثناء التي تعرب إعراب ما بعد ٠إلا) وإن ما بعدها مضاف إليه .

وجاء في الكتاب : (وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير...)[2] ويقول ابن يعيش : فأما (غير) فمحمولة على (إلا) ومشبهة بها لأن غير يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات . ألا ترى وإنك إذا قلت مررت بغير زيد ، فالذي وقع به المرور ليس زيداً وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد لكان الذي نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينفي المرور عن زيد فلما كان في (غير) من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل إلا لما بعدها حملت عليها وجعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة (إلا) وما بعدها ، إلا أن ما بعد غير لا يكون إلا مخفوضاً لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها)[3].

ومن الذين قالوا باسميتها ابن عصفور[4] والأزهري حيث يقول : (وأصل (غير) أن يوصف بها ، لما فيها من معنى اسم الفاعل ألا ترى أن قولك : (زيد غير عمرو) معناه : مغاير لـ(عمرو) والموصوف بها (إما نكرة) محضة (نحو : صالح غير الذي كنا نعمل) فـ(غير) وصف (صالحاً) .ولا أثر لإضافتها إلى الموصول ، لأنها لا تتعرف بالإضافة : أو يوصف بها (معرفة ، لفظاً (كالنكرة) معنى نحو : {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ }[5] على القول بأن (غير المغضوب) صفة (للذين نعمت عليهم) ، فإن موصوفها (الذين) وهم (جنس) مبهم (لا قوم بأعيانهم)[6].

---

١ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق أحمد شمس الدين ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب ا لعلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، ٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩.

٢ الكتاب : سيبويه ،مرجع سابق ، ٢ / ٣٠٩.

٣ شرح المفصل : ابن يعيش ، مرجع سابق ، ١ / ٨٣.

٤ المقرب : ابن عصفور ،مرجع سابق ، ١٦٦/١.

٥ سورة الفاتحة : الآية ٧.

٦ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩.

إعراب غير:

من المعلوم أن غيراً مجمولة على (إلا) وهي أداة إستثناء تفيد ما أفادته (إلا) كذا يكون حكمها الإعرابي هو نفس حكم الاسم الواقع بعد إلا ، يقول سيبويه : (اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ،ولكنه يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله يما يخرج منه ، فأتاني القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى (إلا) فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا ،وأما خروجه مما يدخل فيه غيره ، فما أتاني غير زيد)[1].

وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا) فتقول : (قام القوم إلا زيداً) بنصب زيدا ، وتقول (ما قام أحد غير زيد) وغير زيد بالأتباع والنصب ، والمحتار الإتباع كما تقول : (ما قام أحد إلا زيداً ، وإلا زيداً وتقول : (ما قام غير زيد) فترفع غير وجوباً كما تقول : (ما قام إلا زيدا برفعه وجوباً)[2].

وهناك موضع لا يجوز فيه أن تقع (غير) موقع (إلا) وذلك عندما تكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ به بعد (إلا) مثل أتاني غير عمرو.

وذكر ابن هشام : (أن المستثنى بغير)مخفوض دائماً لأنها ملازمة للإضافة لما بعدها فكل اسم يقع بعدها فهو مضاف إليه ، فلذلك يلزمه الخفض [3].

المطلب الثالث : سوى :

عدها بعض النحاة من أسماء الإستثناء التي تعرب إعراب ما بعد (إلا) وإن ما بعدها مضاف إليه ، ومن هؤلاء ابن عصفور حيث يقول : (...وسوى) يضم النسب وكسرها وسواء بفتحها والمد هي اسم)[4].

---

١ الكتاب ، سيبويه ، ٢ /٣٢٠.

٢ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، ١ /٢٢٥.

٣ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، المصري ، المولد في القاهرة ، ٧٠٨هنـ والمتوفى بها سنة ٧٦١هـ ، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، بدون تاريخ ، ص ٢٦٦.

٤ المقرب ، ابن عصفور ، مرجع سابق ، ١ / ١٦٦.

وجاء في الكتاب : (وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا ... وسوى)[1]. ويقول ابن يعيش (.. وسوى) وأما (سوى فظرف من ظروف الأمكنة)[2] وفي شرح التصريح يقول الأزهري : (الرابع اسمان وهما(..وسوى)[3].

والمستثنى بـ(سوى) بلغاتها (كالمستثنى (بغير) في وجوب الخفض)[4] وقال سيبويه والجمهور : (هي ظرف للمكان بمعنى (وسط) غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كـ(جاء الذي سواك) فليست هنا بمعنى (غير) لأن (غيراً) لا تدخل هنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : (جاء الذي هوغيرك) فلما وصلوا (سوى) بغير ضمير ادعى أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك)[5].

وجاء في الإنصاف ما يأتي : (هل تكون (سوى) اسماً أو تلزم الظرفية).

ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) تكون إسماً وتكون ظرفاً .وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً.

احتج الكوفيون بأن قالوا : (الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة (غير)ولا تلزم الظرفية أنها يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلي لسوائكا[6]

فأدخل عليها لام الخفض ، فدل على أنها تلزم الظرفية .

أما احتجاج البصريين ، قالوا : (إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً ، نحو قولهم (مررت بالذي سواك) فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير ،ونحو قولهم (مررت برجل سواك) أي (مررت برجل مكانك)[7].

وقال الأبذي في شرح الجذولية : (أما (سوى) فإن كونه بمعنى غير).

يقتضي أنه اسم وكونه بمعنى (إلا) يقتضي أنه حرف)[8].

---

١ الكتاب، سيبويه ، مرجع سابق ، ٣٠٩/٢.

٢ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ١/ ٨٣.

٣ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩.

٤ المرجع السابق ، ص ٥٥٩.

٥ الكتاب، سيبويه ، ٢/ ٣٥٠.

٦ هذا البيت من شواهد سيبويه وقد نسبه للأعشى .

٧ الأنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري، مرجع سابق٤ ، ١/ ٢٩٤.

٨ الإستغناء في أحكام الاستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

إعراب سوى:

اختلف النحويون في إعراب سوى كما يلي:

يقول ابن يعيش : (وأما (سوى) فظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى مكانك فإذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فتنصب سواك على كل حال لأنه ظرف)[1].

وقال ابن الحاجب : (وأعراب (سوى) وسواء النصب على الظرف على الأصح)[2].

ويقول الرضي : (إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو (مكاناً) قال تعالى {مَكَانًا سُوًى }[3] أي مستوياً) ثم حذف الموصوف ،وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن الوصف أي ، معنى الإستواء الذي كان في (سوى) فصار (سوى) بمعنى مكاناً فقط ثم استعمل (سوى) استعمال اللفظ مكان ، لما قام مقامه في إفادة معنى البدل ، تقول (أنت لي مكان عمرو) أي بدله ، لأن البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ، ثم استعمل بمعنى البدل في الإستثناء ، لأنك إذا قلت جاءني القوم بدل زيد ، أفاد أن زيداً لم يأت ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً ، لمطلق معنى الإستثناء)[4] .

فـ(سوى) في الأصل :مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الإستثناء ولا يجوز في (سوى) القطع عن المضاف إليه .

أما في شرح ابن عقيل فيقول : (وأما سوى) فمذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : (قام القوم سوى زيد) فـ(سوى) عندهم منصوبة على الظرفية ،وهي مشعرة ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر)[5].

واختار المصنف أنها كـ(غير) فتعامل بما تعامل به (غير) من الرفع والنصب والجر .

---

١ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ١/ ٨٣.

٢ شرح الرضي على الكافية ، الرضي ، مرجع سابق ، ٢ / ١٣١.

٣ سورة طه : الآية ٥٨.

٤ شرح الرضي على الكافية ، الرضي ، مرجع سابق ، ٢ / ١٣٢.

٥ شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين ، مرجع سابق ،١/ ٢٢٦.

فمن استعمالها مجرورة قال الشاعر:

ولا ينطقُ الفحشاءَ من كان منهم إذا جلسُوا مِنـا ولا مـن سوائنا[1]

ومن استعمالها مرفوعة قوله :

وإذا تباعُ كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشترى[2]

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله :

لديك كفيلٌ بالمنـى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشقى[3]

فـ(سواك) اسم (إن) .

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل[4].

المطلب الرابع: حاشا ، وعدا وخلا:

١. حاشا:

اختلف النحاة في حاشا بين الإسمية والفعلية إذا استعملتها بمعنى (إلا) وتحقق فيها إخراج المستثنى مما دخله فيه المستثنى منه . فسيبويه يرى أنها حرف ويقول في كتابه : (حاشا ليس باسم . ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء)[5].

وجاء في الإنصاف ما يأتي : (ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الإستثناء فعل ماضي ،وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً)[6].

---

١ البيت للمرار بن سلامة العقيلي وهو من شواهد سيبويه ، الشاهد فيه : قوله (من سوائنا) حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، استعملت مجرورة بمن ،متأثرة به ،وهو عند سيبويه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

٢ البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاكم بن قبيعة بن المهلب الشاهد فيه قوله (فسواك) فإن سوى قد خرجت عن الظرفية ووقعت مبتدأ متأثرة بالعامل وهذا العامل هنا معنوي وهو الابتداء .

٣ البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين .

٤ شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين ،مرجع سابق ، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠.

٥ الكتاب ، سيبويه ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩.

٦ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨.

ويقول الرضي : (التزم سيبويه حرفية (حاشا) لقولهم (حاشاي) من دون نون الوقاية ،ولو كان فعلاً لم يجز ذلك ، وامتناع وقوعه صلة بـ(ما المصدرية) يمنع فعليته)[1].

ويرى الصبان[2] الجر بـ(حاشا) وهو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه ، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو والشيباني والأخفش وابن خروف ،وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين[3]

ويقول ابن عقيل [4] : (لم يحفظ سيبويه النصب بعد حاشا ، (وإن وليها) أي حاشا(مجرور باللام). نحو حاش الله ، وليس معناها الإستثناء ،وإنما يؤتى بها لقصد التنزيه والبراءة).

(لم تتعين فعليتها خلافاً للمبرد ، بل تتعين اسميتها لجواز تنوينها) وليست حرفاً اتفاقاً ، إذ لا يدخل حرف جر على مثله في الكلام ،والصحيح أنها اسم ،وهو ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال حاشا لله فكأنه قال ، تنزيها لله ،ويدل هذا قراءة {حَاشَ لِلَّهِ }[5] بالتنوين . فهو نحو : سقيا لزيد ،وأما القراءة المشهورة (حاشا لله بلا تنوين).

خلا وعدا:

هناك خلاف بين النحاة في خلا وعدا .

يقول ابن هشام : (الثالث ما يخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خلا، وعدا ،وحاشا ، وذلك لأنها تكون حروف جر . وأفعالاً ماضية : فإن قدرتها حروفاً

---

١ شرح الرضي على الكافية،مرجع سابق ،ص ١٥٢.

٢ حاشية الصبان ، مرجع سابق ، ص ١٦٩.

٣ هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب. ، الشاهد فيه قوله (حاشا قريشاً) فإنه استعمل حاشا فعلاً ، ونصب به ما بعده .

٤ المساعد على التسهيل ، شرح الإمام الجيل بهاء الدين بن عقيل في كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ٥٨٥/١.

٥ سورة يوسف : الآية ٥١.

خفضت بها المستثنى ،وإن قدرتها أفعالاً نصبته بها على المفعولية ،وقدرت الفاعل مضمراً فيها)[1].

ويرى سيبويه أنهما فعلان يخرجان المستثنى مما دخل منه المستثنى منه وقد جاء بمعنى جاوز ن فيقول سيبويه: (وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمراً ، فكأنك قلت جاوز بعضهم زيدا)[2].

ويقول ابن يعيش : (إنهما فعلان وذلك بدليل قوله : إن الواقع بعدها لابد أن يكون منصوباً سواء كان المستثنى موجباً أم منفياً)[3].

وذكر أبو حيان الأندلسي أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض بخلا)[4].

ويرى الصبان جواز الفعلية والحرفية فيهما إلا أن الجر بها قليل[5] فمن الجر بـ(خلا) قوله :

خلا الله لا أرجو سواك ،وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا[6]

ومن الجر بعدا قوله :

تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعت إلى النسور

أبحنا حبهم قتلاً وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير[7]

والفعلية نحو قول الشاعر:

---

١ شرح قطر الندى وبل الصدى ، محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق الفاخوري بمؤازرة الدكتور وفاء اللألباني ،دار الجيل ، بيروت ، ص ٢٥٥ .

٢ الكتاب ،سيبويه ،مرجع سابق ، ٢/ ٢٤٨.

٣ شرح المفصل ، ابن يعيش ،مرجع سابق، ص ٧٧.

٤ تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق عفيفي عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة ، ص ٤٤١.

٥ حاشية الصبان ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

٦ البيت من الشواهد التي لم يعينوا قالها .

٧ هذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين ، ج١، ص ٢٣٦. ـ اللغة (الحضيض) قرار الأرض عند منقطع الجبل (بنات عوج : أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرص مشهور يسمونه (أعوج) عواكف ،جمع عاكفة ؛ والعكوف :ملازمة الشيء والمواظبة عليه (أبحنا حبهم) أراد أهلكنا واستأصلنا.

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل[1]

ويقول ابن هشام (فإن قلت ولم وجب النصب بعد : (ما خلا وما عدا) قلت : (أما وجوب النصب فلأن (ما) مصدرية و(ما) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية) [2].

وذكر عباس حسن أن (عدا ـ خلا) من الأدوات التي تكون تارة أفعالاً وتارة حروفاً) [3].

وأما العكبري فيقول : (وأما (خلا) فقد جر بها قوم[4] ونصب بها آخرون[5] وجعلوها فعلاً من (خلا يخلو) وأما عدا فمثل خلاء وأما (ما خلا) و(ما عدا) ففعلان لدخول ما المصدرية عليهما . وأجاز أبو علي في كتاب الشعر أن تكون (ما)[6] في (ما عدا) زائدة فتجر ما بعدها)[7].

فنجد الرأي الذي عليه أكثر النحاة ، هو الرأي القائل بجواز الحرفية والفعلية في (خلا وعدا).

المطلب الخامس (ليس ولا يكون)

وقد عدها النحاة من الأفعال الخالصة فتنحصر في فعلين ناسخين جامدين هما (ليس) ،و(لا يكون) بشرط وجود (لا) النافية قبل هذا الفعل المضارع الذي للغائب ، دون غيرها من أدوات النفي ، ولا يصلح من أفعال (الكون) أداة للإستثناء إلا هذا المضارع ،الجامد الدال على الغائب المنفي بالأداة (لا) مثل : زرعت الحقول ليس حقلاً ، أو زرعت الحقول لا يكون حقلاً) [8].

---

١ من ديوان لبيد ، دار صادر ، بيروت ، ص ١٣٢.

٢ شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢.

٣ النحو الوافي ، عباس حسن ، مرجع سابق ،٢/ ٣٥٤.

٤ ومنهم سيبويه وأكثر البصريين ، انظر كتاب سيبويه ،٣١٩/٢ ،والمقتضب ،٤٢٦/٤.

٥ ومنهم الفراء ، انظر الهمع ،٢٣٣/١.

٦ انظر المقرب ، شرح ألفية لابن الناظم، الهمع ، كتاب المقتصد .

٧ اللباب في علل البناء والأعراب ، العكبري ، مرجع سابق ، ص ٣١٠.

٨ النحو الوافي ، عباس حسن،مرجع سابق ، ٤/ ٣٢٨.

ويقول الأزهري: (والمستثنى بـ(ليس) و(لا يكون) واجب النصب لأنه خبرهما ، وفي الحديث : (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) :أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) [1].

بنصبهما لأنهما مستثنيان من فاعل أنهر المستز فيه . (وتقول أتوني لا يكون زيداً) بالنصب ، فالسن في الحديث زيداً في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على (اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه أو عائد على (البعض المدلول عليه بكل السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين)[2].

ويقول ابن هشام في المغنى : (ليس) كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو : (ليس خلق الله مثله) وهي فعل لا ينصرف ،وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ،ولم تقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد شيء يأتي العين إلا في هيؤ ،وسمع (لست) بضم اللام فيكون على هذه اللغة لهيؤ ، وزعم ابن السراج[3] أنه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة ، والصواب الأول بدليل (لست ولستما ولستن وليسو وليست ولست) وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر)[4].

وقال الرماني[5] في شرح سيبويه : (يجوز في ليس ولا يكون الإجراء على الصفة نحو : (اتتنن امرأة لا تكون فلانة و..ليست فلانة بالتأنيث ولو لم تكن صفة

امتنع التأنيث ، لأن المضمر في (ليس ولا يكون ، لا يكون إلا مذكراً)[1].

---

١ أخرجه البخاري في كتاب الشركة برقم ٢٣٥٦.

٢ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ،مرجع سابق، ١/ ٥٦١.

٣ ابن السراج ٣١٦هـ /٩٢٩م هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ، أحد أئمة الأدب واللغة أخذ عن المبرد ، علم في بغداد وتوفى فيها ، لسه شرح كتاب سيبويه ، كتاب الأصول الكبير ،والموجز في النحو .

٤ مغني اللبيب ، ابن هشام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

٥ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني من كبار النحاة ، أصله من سامرا ولد عام ٢٩٦هـ ٩٠٨ ببغداد وتوفى بها عام ٣٨٤هـ ٩٩٤م ، من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح أصول ابن السراج .

نصب المستثنى بهما :

لم يختلف النحاة في حكم المستثنى بهما فهو واجب النصب باعتباره خبراً لهما، لأنهما فعلان ناسخان جامدان من أخوات كان . أما الاسم فضمير مستتر وجوباً تقديره هو ؛ يعود على (بعض) مفهوم من (كل) يرشد إليه السياق ويدل عليه المقام ضمناً فمعنى (زرعت الحصول ليس حقلاً) ليس هو المزروع ، أي : ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع (كل) استثنى بعضه وإذا كان أداة الإستثناء فعلاً خالصاً وجب أن يكون الإستثناء تاماً متصلاً ،موجب أو غير موجب ، فلا بد في هذا النوع من الإستثناء أن يجمع أمرين ، وهما (التمام والاتصال) وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره في محل نصب حال . أو تعرب جملة إستثنافية لا محل لها من الإعراب)[٢].

ويقول أيضاً : (من أدوات الإستثناء (ليس) و(لا يكون)وهذه هي الناقصة ، وليست أخرى ارتجلت للإستثناء وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما والاسم ضمير مستتر نحو قام القوم ليس محمداً ،وخرج الناس لا يكون علياً . ولفظ (لا) قيد في كلمة (لا يكون) فلو نفيت بـ(ما ، لم ، لما ، لن) ..لم تقع في الاستثناء)[٣].

ومن شواهد ليس:

قوله عليه السلام (يطبع المؤمن على كل خلق ، ليس الخيانة والكذب)[٤]. ويقول ابن مالك في التسهيل (ويستثنى بـ(ليس) و(لا يكون) فينصبان المستثنى خبراً، واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف ،وكذا فاعل الأفعال الثلاثة ، وقد يوصف على رأي المستثنى منه منكراً أو مصحوباً بـ(ال الجنسية) ب(ليس) و(لا يكون) فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة)[٥].

ووافقهم ابن هشام على هذا فيقول : (والمستثنى بـ(ليس) و(لا يكون)واجب النصب لأنه خبرهما) كما جاء في الحديث السابق .

---

١ الإستغناء في أحكام الإستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

٢ النحو الوافي ، عباس حن ، مرجع سابق ، ١/ ٣٥٢.

٣ النحو الوافي ، عباس حسن ، مرجع سابق ، ١/ ٣٥٨.

٤ مسند أحمد ، ٥/ ٢٥١ .

٥ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

ونقول : (أتوني لا يكون زيداً) واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من قبل الفعل السابق أو البعض المدلول عليه بكله السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً . ليس القائم أوليس بعضهم وعلى الثاني فهو نظير (فإن كن نساء) بعد تقدم ذكر الأولاد . وجملة الاستئناف في موضع نصب على الحال أو مستأنفان فلا موضع لهما)[1].

موقع جملة (ليس) و(لا يكون) من الإعراب :

يرى بعض النحاة أنها تقع في محل نصب على الحال ، بينما يرى البعض الآخر أنها جملة لا محل لها من الإعراب ، يقول المرادي في ذك : (فإن قلت هل لجملتي (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء (محل من الإعراب ؟ قلت : في ذلك خلاف قيل : هما في موضع نصب على الحال ، وقيل لا محل لها من الإعراب)[2].

فمن الذين قالوا بحالتيهما ابن عصفور حيث يقول : (والجملة في موضوع الحال ، كأنك قلت : (قام القوم ليس بعضهم زيداً)[3] وتابعهم على ذلك الرضي بقوله : (ليس) و(لا يكون)هما أيضاً في محل نصب على الحال إذا ضمنا معنى الإستثناء)[4].

فالذين قالوا بالحالية جعلوا العامل فيها ما قبلها ،حيث قال القرافي : (وتكون الجملة من (ليس) و(لا يكون) موضع الحال والعامل فيها ما قبلها)[5].

ومن الذين اعتبروها جملة استئنافية ابن هشام ،وأيضاً ابن يعيش حيث يقول: (... فجريا في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع من التقدير كما كان في ذلل (ليس) و(لا يكون))[6].

---

١ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، ت ٥٦١هـ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠١هـ١٩٨١م ، ١/ ٢٨٢.

٢ توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ،مكتبة الكليات الأزهرية، الأزهر ، القاهرة ، ٢/ ١١٢.

٢ المقرب ، ابن عصفور ، مرجع سابق ،ص ١٧٣

٤ شرح الرضي على الكافية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

٥ الإستغناء في الإستثناء ، القرافي ،مرجع سابق ، ص ١٠٦.

٦ شرح المفصل ، ابن يعيش ،مرجع سابق ، ٢ / ٧٨.

أما سيبويه فذهب إلى أنها تقع صفة ونسب هذا القول إلى الخليل بن أحمد[1]، فقال : (وقد يكون صفة وهو قول الخليل ـ رحمه الله ـ وذلك قولك : (ما أتاني أحد ليس زيداً ، وما أتاني رجل لا يكون بشراً ، إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتاني أحد لا يكون ذاك ، إذا كان لا يقول في موضع قائل ذاك ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول ما أتتني امرأة ليست فلانة . فلم يجعلوه صفة ولم يؤنثوه لأن ذلك لا يجيء صفة منه إضمار مذكر . ألا تراهم يقولون أتيني لا يكون فلانة وليس فلانة يريد : ليس بعضهن فلانة والبعض مذكر)[2].

وذهب ابن عصفور إلى هذا الرأي قال : (إن من العرب من يجعل الضمير في (ليس) و(لا يكون) حسب الاسم المتقدم فبذلك تكون الجملة صفة للاسم المتقدم)[3].

ويقول القرافي ناسباً هذا القول للأبدي : (ومن العرب من يجعل (ليس) و(لا يكون) في موضع الصفة لما قبلها إذا كان نكرة ، فتقول : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة ، وليست فلانة وما ، ولا ليست عندهم بإستثناء ،ويكون الضمير حينئذ على حسب ما قبله)[4].

المطب السادس : لمّا:

اعتبر النحاة أن (لمّا) المشددة تفيد الاستثناء ، وقد وردت (لمّا) في القرآن الكريم بمعنى (إلا) الاستثنائية وذلك في قوله تعالى {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ }[5] .

فوردت بمعنى (إلا) الاستثنائية.

وذكر عباس حسن أن (لمّا) بمعنى (إلا) وقد وردت في أمثلة مسموعة ،وقد يكون في كلام منفي كما في الآية السابقة ، أو في كلام مثبت . لكنه يقتصر على أساليب

---

١ هو الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي ، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه ، وهو أول من استخرج العروض ، علم سيبويه والأصمعي وغيرهما من أئمة اللغة ، توفى بالبصرة ، له كتاب العين وهو أول قاموس عربي ، ولد سنة ١٧٠هـ/ ٧٨٦م ، أوضح المسالك فهرس النحاة ، ص ٣١١.

٢ الكتاب : سيبويه ،مرجع سابق ، ٢/ ٢٤٨.

٣ المقرب ، ابن عصفور، مرجع سابق ، ص١٧٤.

٤ الإستفتاء في الإستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٣١.

٥ سورة الطارق : الآية ٤٠.

سماعية ،والتي من أشهرها (نشدتك الله لمّا فعلت كذا ، وعمرك الله لمّا فعلت كذا أي إلا فعلت كذا)[1].

وقال ابن هشام : (والثالث أن تكون حرف استثناء ، فتدخل على الجملة الاسمية[2] ، ومن حكى أن (لمّا) بمعنى (إلا) الخليل وسيبويه والكسائي)[3].

ويقول الزركشي في البرهان[4] : (الوجه الثالث : حرف إستثناء) كقوله تعالى {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ }[5] على قراءة تشديد الميم .وقوله {وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا }[6].

المطلب السابع : لاسيما:

اختلف النحاة في (لاسيما) فمنهم من رأى أنها تأتي للإستثناء ومنهم من أنكر ذلك .

فمن الذين قالوا بأنها أداة إستثناء : ابن يعيش فيقول : (ولا يستثنى بسيما إلا ومعه جحد ، لو قلت جاءني القوم سيما زيد لم يجر حتى تأتي بلا ،ولا يستثنى بلا سيما إلا فيما يراد تعظيمه)[7].

وهناك بعض النحاة أنكروا مجيئها للاستثناء منهم الرضي حيث يقول: (وأما لاسيما فليس من كلمات الإستثناء حقيقة ، بل المذكور ما يعده منبه على أوليته بالحكم المتقدم ، وإنما عد من كلماته ؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم)[8].

ومن الذين أنكروا كونها أداة إستثناء القرافي فيقول : (أنها ليست من باب الإستثناء على الحقيقة ، ويدلل على ذلك بقوله : (ولكن قوم من النحويين ألحقوها بالباب لشبه ما بعدها بما بعد (إلا) لأنك إذا قلت : (قام القوم لاسيما زيد) فإن غرضك إخراج زيد من القوم على وجه ما ، وهو أنه كان أسرعهم في المبادرة إلى القيام ،

---

١ النحو الوافي ، عباس حسن ، مرجع سابق ، ١/ ٣٦.

٢ مغني اللبيب ، ابن هشام ، مرجع سابق ،١/ ٣١٠.

٣ همع الهوامع ، السيوطي ، مرجع سابق ، ٣/ ٢٩٩.

٤ البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، مرجع سابق ، ٤/ ٣٨٦.

٥ سورة الطارق : الآية ٤٠.

٦ سورة الزخرف: الآية ٣٥.

٧ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق، ٨٦/١.

٨ شرح الرضي على الكافية ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

فضارع في خروجه عن القوم في ذلك زيداً في قولك : (قام القوم ، لا زيداً) في خروجه عن القوم القائمين)[1] وقد نسب الزبدي هذا القول للشلوبيني.

ويرى السيوطي أنها ليست من أدوات الإستثناء بقوله : (والصحيح أنها لا تعد من أدوات الإستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام . وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائماً.

ومما يبطل ذلل دخول الواو عليها . وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات ، فالمذكور بعدها ليس مستثنى ،بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها)[2].

وأما الغلاييني : فعدها (شبه إستثناء) فيقول : (شبه الإستثناء يكون بكلمتين : (لاسيما) و...)[3].فلاسيما : كلمة مركبة من (سي) بمعنى مثل ، ومثناها سيان ، ومن (لا) النافية للجنس ،وتستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها . فإذا قلت : (اجتهد التلاميذ ، ولاسيما خالد) فقد رجحت اجتهاد خالد على غيره من التلاميذ.

وتشديد يائها وسبقها بالواو و(لا) كل ذلك واجب ،وقد تخفف ياؤها ، وقد تحذف الواو قبلها نادراً . وقد تحذف (ما) بعدها قليلاً . أما حذف (لا) فلم يرد في كلام من يحتج بكلامه والمستثنى بها ، إن كان نكرة جاز جره ورفعه ونصبه ، تقول: (كل مجتهد يحب ، ولاسيما تلميذ مثلك) . وجره أولى وأكثر وأشهر[4].

(فالجر بالإضافة إلى (سيي) ما زائدة ،والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو وتكون (ما) اسم موصول محلها الخر بالإضافة إلى (سي) ،وجملة المبتدأ والخبر :صلة الموصول . ويكون تقدير الكلام : (يحب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذ مثلك ، لأنك مفضل على كل تلميذ) والنصب على التمييز سين وما :زائدة .

---

١ الإستغناء في الإستثناء ، القرافي ، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

٢ همع الهوامع ، السيوطي ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٩٢.

٣ جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ،المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، ص ب ٨٥٣٣، الطبعة الخامس والعشرون، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م ، ٣/ ١٤٦.

٤ المرجع السابق ، ص ١٤٧.

وإن كان المستثنى بها معرفة جاز جره ، وهو الأولى ،وجاز رفعه ، نحو : (نجح التلاميذ ولاسيما خليل) أو (ولاسيما خليل) ولا يجوز نصبه لأن شرط التمييز أن يكون نكره .

وحكم(س) أنها إن أضيفت (كما في صورتي جر الاسم ورفعه بعدها فهي معربة منصوبة بـ (لا) النافية للجنس ،كما يعرب اسم (لا) في نحو : (لا رجل سوء في الدار) وإن لم تضف فهي مبنية على الفتح كما يبنى اسم (لا) في نحو (لا رجل في الدار).

المطلب الثامن : بيد :

تأتي بيد بمعنى (غير) وعدها بعض النحويين من أدوات الإستثناء ولا يكون إلا في المنقطع ومن هؤلاء ابن مالك حيث يقول في التسهيل (ويساويها في المنقطع (بيد) مضافاً إلى أن وصلتها)[1].

ويقول ابن هشام[2] : (بيد ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها وله معنيان (أحدهما) غير إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً ،ولا يقع صفة ولا إستثناء متصلاً وإنما يستثنى به في الإنقطاع خاصة وفيه الحديث (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا)[3].

وقال ابن عقيل : (والمشهور أن بيد بمعنى غير ، وقال بعضهم هي بمعنى على ،وذكر قوله عليه الصلاة والسلام : (أنا أفصح من نطق بالضاد ،بيد أني من قريش ،واسترضعت في بني سعد)[4].

وترجمها الجوهري في الصحاح بقوله : (بيد : بمعنى غير ، يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل)[5].

ويقول الأندلسي : (من أدوات الإستثناء بيد ، بمعنى غير وتقديرها النصب لأنها لا تدخل إلا على (أن) في أكثر الاستعمال كما في الأمثلة السابقة)[1].

---

١ التسهيل ، ابن مالك ، ص ١٠٧.

٢ مغنى اللبيب ، ابن هشام ، ١/ ١٠٤.

٣ صحيح البخاري ، مرجع سابق ، ٢/ ٢.

٤ أبو داود مناسك ، ص ٥٦ ، الدارمي ، ص ٣٤.

٥ الصحاح ، الجوهري ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٥٠.

المطلب الناسع (بله):

وقد ذكر بعضهم في الأدوات التي يستثنى بها (بَلَهَ) وهي توافق من وجه ، وتخالف من وجه ، فالوفاق إخراجها ما بعدها عن حكم ما قبلها بوجه من الإخراج ، والخلاف له أن ما بعدها قد يجتمع مع ما قبلها في أصل المعنى ، تقول : (جاء القوم بله زيداً) فوافق معناها الإستثناء في إخراج زيد عن الحاجة إلى الإخبار عنه بالمجيء لتحقق العلم بذلك ،والتيقن به من غير خبر ،وخالفت الاستثناء في أن زيداً قد دخل في أصل المجيء مع القوم والاستثناء إخراج المستثنى عن خبر المستثنى منه بكل وجه[٢] وجاء في الحديث : (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتهم)[٣] أي ما أطلعتهم عليه.

---

١ تذكرة النحاة ، الأندلسي ، مرجع سابق ، ص ٥٠٠.

٢ نفس المرجع ، ص ٥٠١.

٣ الحديث ،صحيح البخاري ، البخاري ، مرجع سابق ، ٦ /١٤٥.

المبحث الثالث

أقسام المستثنى

قال ابن الحاجب[1] (المستثنى متصل ومنقطع).

فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ(إلا) وأخواتها)[2] .

وأما ابن الناظم[3] عرفه بقوله : (فالإستثناء المتصل ؛ إخراج مذكور بـ(إلا) أو في معناها من حكم شامل له ، ملفوظ به أو مقدر)[4].

ويرى ابن مالك الآتي: (فإن كان المستثنى منه حقيقة فمتصل)[5] ويقول ابن عقيل : (والمراد بالمتصل : أن يكون بعضاً مما قبله)[6].

المطلب الأول : حكم المستثنى المتصل

١) ويكون واجب النصب إذا كان الكلام تاماً وموجباً ويقول سيبويه : (هذا باب لا يكون المستثنى منه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً) ونسب سيبويه هذا الكلام للخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ،ومررت بالقوم إلا أباك ،والقوم فيها إلا أباك)[7].

---

١ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس،أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب (٥٧٠هـ ـ ٦٤٦م) فقيه ومن أئمة النحويين ،ولد في أسنا وتوفى بالإسكندرية ، من تصانيفه : الكافية ،الشافية : بقية الوعاة ، ٢ / ١٣٤.

٢ شرح الرضي للكافية ، مرجع سابق ، ٢/ ١١١.

٣ محمد بن محمد بن عبد اله بن مالك الطائي ، أبو عبد الله بدر الدين (٦٨٦هـ ١٢٨٧ م نحوي قدير ولد ومات في دمشق ،وسمي ابن الناظم لأن والده نظم الألفية من مؤلفاته ، شرح الألفية ، الأعلام، ٣١/٧.

٤ شرح ألفية بن مالك ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، بيروت ،دارا لجيل ، ٢٦ شعبان ١٤٠٤هـ ٢٧ مايو ، ١٩٨٤م ، ص ٢٨١٨.

٥ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ،مرجع سابق ، ص ١٠١.

٦ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢.

٧ الكتاب، سيبويه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٠-٣٣١.

وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها).

وعليه سار المبرد بقوله : (والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعده فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ،وذلك قولك : (جاءني القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً)[1].

ويقول ابن عقيل : (إن الذي إستثنى بـ(إلا) ينتصب ، إن كان الكلام موجباً وقع بعد تمامه سواء كان متصلاً أو منقطعا)[2].

وأما ابن يعيش فيقول: (إن المستثنى من الموجب منصوب أبداً نحو قولك : أتاني القوم إلا زيداً ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ،وليس فيه إلا النصب . ويقول إنما كان منصوباً لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضله، ولم نقل أنه مفعول لأن المستثنى أبداً بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل)[3].

٢) ويكون المستثنى المتصل جائز النصب أو الإبدال إذا كان الكلام ليس بموجب:

ويقول ابن عقيل [4]: (وإن كان متصلاً جاز نصبه على الإستثناء ، وجاز أتباعه لما قبله في الإعراب وذلك نحو : ما قام أحد إلا زيداً) أو (... إلا زيدٌ) أما ابن هشام قال : (أن يجعل تابعاً للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين ، أو عطف نسق عند الكوفيين أن ينصب أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإتباع أجود منه)[5].

ومن الذين جوزوا أتباع المستثنى للمستثنى منه سيبويه بقوله : (..إلا وما بعده، وصفاً بمنزلة غير ومثل . وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغلبنا).

---

١ المقتضب ، المبرد ، مرجع سابق ، ٥٩٥/٤.

٢ شرح ابن عقيل على ألفية ، ابن مالك ، مرجع سابق ، ص ١ / ٢١٢.

٣ شرح المفصل ، ابن يعيش ، ص ٧٧.

٤ شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ٢١٢/١.

٥ شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، مرجع سابق ، ص٢١٢.

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا . ونظير ذلك قوله عز وجل : {{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }[1].

وفي الشعر قول لبيد بن ربيعة [2].

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه إنما يجزى الفتى غير الجمل

ويقول ابن عقيل : (وإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي وشبهه ،والمراد بشبه النفي ؛ النهي والاستفهام فإما أن يكون متصلاً أو منقطعاً)[3] ومثال النفي نحو وقوله تعالى {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ }[4] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر ، فـ(قليل) بدل من الواو في (فعلوه) بدل بعض من كل عند البصريين والتقدير ما فعلوه إلا قليل منهم.ومثال النهي: {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ }[5] .

ومثال الإستفهام قوله تعالى {وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ }[6] قرأها الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط)ولو قرى (الضالين) بالنصب على الإستثناء لجاز ولكن القراءة سنه متبعة)[7].

ونرى المستثنى من المنفي يجوز فيه لانصب على الإستثناء ويجوز فيه البدل من المستثنى منه كماجاء في التصريح.

وهناك طائفة من النحاة رجحوا البدل منهم المبرد حيث يقول: (تقول : ما جاءني أحد إلا زيد فتجعل (زيد) بدل من أحد ، فيصير التقدير ما جاءني إلا زيد ؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه).

---

١ الكتاب ، سيبويه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٠ ـ٣٣١.

٢ الشاهد فيه نعت الفني بالكلمة (غير).

٣ شرخ ابن عقيل ، مرجع سباق ، ١/ ٢١٢.

٤ سورة النساء : الآية ٦٦ .

٥ سورة هود الآية ٨١.

٦ سورة الحجر : الآية ٥٦.

٧ المقتضب ، المبرد ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤.

ويدعم هذا الرأي بقوله : (ألا ترى أن قولك : مررت بأخيك زيد ، إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد ؛ لأنك لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه ، فعلى هذا قلت ، ما جاء أحد إلا زيد)[1].

أما الرضي فقد رجح الإبدال وجوز النصب ونسب الرضي هذا الرأي لابن الحاجب بقوله : (ويجوز منه النصب ،ويختار البدل ، فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ، نحو : (ما فعلوه إلا قليل وإلا قليلاً).

ويقول أيضاً (أعلم أن لاختيار البدل شروطاً : أحدها أن يكون بعد إلا ، الثاني أن يكون متصلاً،والثالث أن يكون مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول به غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ،والرابع الا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه) [2].

ويوافقه الأزهري على هذا الرأي بقوله : (وإن كان الكلام التام (غير موجب) ففيه تفصيل : (فإن كان الاستثناء متصلاً) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه. وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الإستثناء ،وهو عير متراخ المستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى عنه للمستثنى منه) في إعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين، وعطف نسق عندا لكوفيين) لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة)[3].

وقال ابن يعيش بجواز النصب والبدل في المستثنى التام غير الموجب وترجيح البدل على النصب فيقول : (أما النصب فعلي أصل الاستثناء .وأما البدل فهو الوجه فعلي أن تجعل زيداً بدلاً من أحد فيصير التقدير ، ما جاءني إلا زيد لأن البدل يحل محل المبدل منه)[4].

فالشاهد على اختيار البدل في المنفى قوله تعالى {ما فعلوه إلا قليل منهم أجمع القراء على رفع قليل إلا أهل الشام فأنهم نصبوه)[5].

---

١ المقتضب ، المبرد ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤.

٢ شرح الرضي للكافية ، مرجع سابق ،ص ١٢٦.

٣ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٤٢.

٤ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

٥ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص ٨٢

وقد رجح سيبويه أيضاً البدل بقوله : (هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه وذك قولك : (ما أتاني أحد إلا زيد وما مررت بأحد إلا زيد . وما رأيت أحداً إلا زيداً)[1].

ومن الذين قالوا بترجيح النصب على البدل ابن مالك في التسهيل حيث يقول : (فإن كان المستثنى بـ(إلا) متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أو معناه ، أو نفى صريح ، أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الإستثناء ، اختير فيه متراخياً النصب وغير متراخ الإتباع إبدالاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين ،ولا يشترط في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلاف البعض القدماء)[2].

ومن الذين أشاروا إلى جواز النصب والبدلية في المتصل المنفي ابن عصفور بقوله: (أفصحها النصب على الإستثناء ، أو الإبدال على الموضع ، فإن كان منصوباً نصبته ، وإن كان مرفوعاً رفعته ،ودونهما النعت على اللفظ فيخفض)[3].

المطلب الثاني : المستثنى المنقطع:

وهو النوع الثاني من أنواع الإستثناء وهو المقابل للإستثناء المتصل (وإلا فمنقطع مقدر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين ،وبعد (سوى) عند الكوفيين)[4].

ومن هذا التعريف يتضح أن المستثنى في الإستثناء المنقطع هذا يكون من غير جنس المستثنى منه وقد أشار القرافي إلى هذا المعنى في الاستغناء بقوله : (إنه عبارة عن أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً ، أو بخلاف (نقيض) ما حكمت به أولاً)[5].

---

١ الكتاب ، سيبويه ،مرجع سابق ، ٢ / ٣١١.

٢ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، مرجع سابق ، ص ١٠١-١٠٢.

٣ المقرب ، ابن عصفور : مرجع سابق ، ص ١٦٨.

٤ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

٥ الإستغناء في الاستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩.

يقول ابن السراج[1] في الأصول ناسباً هذا القول إلى سيبويه : (...إلا في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين ومعنى (سوى) عند الكوفيين ، والاختيار فيه النصب في كل وجه)[2].

وقال سيبويه : (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن . فمن ذلك قوله تعالى { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ }[3] أي ولكن من رحم .وقوله عز وجل { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا }[4] ، أي ولكن قوم يونس لما آمنوا)[5].

وأما الأخفش يرى أن الذي يجيء في معنى (لكن) خارجاً من أول الكلام ففي قوله تعالى { وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ }[6] إنما يريد (لكن أماني) ولكنهم يتمنون.

ويقول : (وإنما فسرناه بـ(لكن) لنبين خروجه من الأول. ألا ترى أنك إذا ذكرت (لكن)وجدت الكلام منقطعاً من أوله)[7].

يقول ابن عصفور : (فإن كان منقطعاً ، فإما أن يتوجه عليه العامل المتقدم من جهة المعنى ، أولاً بتوجه .

فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إلا النصب ،نحو قولك : وما زاد شيء إلا ما نقص فزاد إلا بتوجه على ما نقص ، لأن ما نقص لا يوصف بأنه زاد بل المعنى لكن نقص .

---

١ محمد بن السرى بن سهل أبو بكر بن السراج ، أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد ، مات شاباً عام ٣١٦هـ ٩٢٧م من مصنفاته الأصول في النحو ،شرح كتاب سيبويه ،الوفيات ، ١/ ١٥٣.

٢ الأصول في النحو ،أبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م ، ٢٩١/١.

٣ سورة هود الآية ٤٣.

٤ سورة يونس: الآية ٩٨.

٥ الكتاب ، سيبويه ، مرجع سابق ، ٣٢٥/٢.

٦ سورة البقرة : الآية ٧٨.

٧ معاني القرآن ، الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، ٨ /٥٠.

وإن توجه عليه من جهة المعنى ، فلغة أهل الحجاز النصب وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل . وذلك نحو قولك : (ما جاءني أحد إلا حمارٌ) ألا ترى أن الحمار وإن لم يكن من جنس قبله . فإن معنى العامل متوجه عليه لأن المعنى بل جاءني حمار)[1].

يقول الأزهري : (إن كان المستثنى منقطعاً وهو مالا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ألا يكون ما قبل (إلا) دالا على ما يستثنى ، فيجوز : (قام القوم إلا حمار) ويمتنع : قام القوم إلا ثعباناً)[2].

إعراب المستثنى بالمنقطع :

المستثنى يكون دائماً منصوباً على لغة الحجازيين ـ أما بنو تميم فيجزون إتباع المنقطع أي الإبدال ، يقول سيبويه في ذلك (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ؛وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ، ما فيها إلا حماراً ،جاءوا به على معنى ولكن حماراً فكلاهما أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين من الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحداً توكيد لأنه يعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار[3].

ويرى الأزهري وجوب النصب اتفاقاً . فيقول : (...فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى ،وتارة لا يمكن ، فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب ، في المستثنى اتفاقاً من الحجازيين والتميميين: (نحو :ما زاد هذا المال إلا ما نقص) وأما ما المصدرية (ونقص) صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل ، لأنه لا يصح تسليط العامل عليه : (إذ لا يقال : زاد النقص)[4].

---

١ المقرب ،وابن عصور ، مرجع سابق ، ص ١٧١.

٢ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٤٦.

٣ الكتاب ، سيبويه ، ٢/ ٣١٩.

٤ شرح التصريح ، الأزهري ،مرجع سابق ، ص ٥٤٦.

ويسير عليه ابن عقيل في الألفية فيقول: (وإن كان الإستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب إلا بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع)[1].

أما القرافي فيحلل رأي الحجازيين وبني تميم فيقول: (فإن كان مما يمكن اتصاله فإن الاختيار فيه النصب ،وذلك نحو قولك : ما رأيت احد إلا حماراً ،وقد يجوز ما جاز في الاستثناء المتصل من الإبدال والنصب ، فتقول (ما بالدار أحد إلا حماراً ،وما مررت بأحد إلا حماراً).

فالنصب لغة أهل الحجاز والرفع لغة بني تميم ، فحجة أهل الحجاز أن الثاني لما انقطع معناه من الأول فلم يكن من جنسه أنقطع أيضاً من إعرابه وحجة بني تميم في الرفع أن تجعل الثاني بعض الأول مجازاً)[2].

المطلب الثالث : ناصب المستثنى:

هناك خلافات كثيرة بين النحاة في ناصب المستثنى فلنقف على كل مجموعة لنرى ما تأتي به من رأيها وشواهدها.

الرأي الأول :الفعل يتوسط إلا:

ذهب بعض النحاة إلى أن ناصب المستثنى هو الفعل يتوسط (إلا)، ومن هؤلاء سيبويه حيث يقول : (والوجه الآخر يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً)[3].

ومن الذين أيدوا هذا الرأي ابن يعيش بقوله : (إن العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل واسطة (إلا)[4] .

ويقول ابن عقيل[5] : (والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا)).

---

١ شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين ، مرجع سابق ، ١/ ٥٩٨.

٢ الإستغناء في الاستثناء ، القافي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩.

٣ الكتاب ، سيبويه ،مرجع سابق ، ٢ / ٣١٠.

٤ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

٥ شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ١ /٢١١.

ويقول الشيخ الجرجاني [1] ناسباً هذا القول إلى الشيخ أبو علي : (فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل يتوسط (إلا) كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول منتصب يتوسط الواو)[2].

وسار على هذا الرأي الرضي حيث يقول : (شرع ابن الحاجب يبين إعرابا لمستثنى ، فبدأ بما يجب نصبه، إذ هو في باب المنصوبات وهي في مواضع :

الأول: ما أجتمع فيه شرطان : (وقوعه بعد إلا ...)[3]. ويوافقهم العكبري حيث يقول (والمستثنى موجب بـ (إلا)منصوب بالفعل المقدم،وما في معناه بواسطة (إلا))[4].

وذكر السيوطي في الهمع الآتي: (وقدح فيه بأنه لا يكون قبل إلا فعل نحو : القوم أخوتك إلا زيداً)[5].

الثاني: معنى الفعل (استثنى) أبدلت منه (إلا) وزعيم هذا الرأي المبرد حيث يقول: (أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و(إلا) بدل هذا الفعل)[6].

ونسب الرضي هذا الرأي للمبرد والزجاج فيقول : قال المبرد والزجاج : (العامل فيه (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن (استثنى) كما أن حرف النداء نائب عن أنادي)[7].

ويوافقهم الأنباري فيقول : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن (إلا) هي العامل وذلك لأن إلا قامت مقام استثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (قام القوم إلا

---

١ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ،النحوي من كبار أئمة العربية والبيان، شافعياً ، أشعرياً ، صنف المغنى في شرح الإيضاح ، المقتصد في شرحه وغيره، توفي سنة إحدى قيل أربع وسبعين وأربعمائة، البغية ، ٢/ ١٠٦.

٢ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم حر ، ٢ / ٦٩٩.

٣ شرح الرضي للكافية مرجع سابق، ص ١١٤.

٤ اللباب في علل البناء والإعراب العكبري ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣.

٥ همع الهوامع ، السيوطي ، مرجع سابق ،٣/ ٢٥٣.

٦ المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ، ٤/ ٣٩٠.

٧ شرح الرضي للكافية ، مرجع سابق ، ص ١١٤.

زيداً) كان المعنى فيه : استثنى زيداً ، ولو قلت (استثنى زيداً) لوجب أن تنصب ، فكذلك ما قام مقامه)[1].

وسار على هذا الرأي القرافي بقوله : (وقيل العامل فيه (إلا) غير أنها نائبه عن (استثنى) لأن هذا الفعل هو معنى الكلام ،والأصل في العمل للفعل أو نائبه كما في اسم الفاعل وغيره)[2].

ويوافقهم أيضاً العكبري ناسباً هذا الرأي للزجاج بقوله : أن نصبه بـ(إلا) لأنها في معنى استثنى)[3].

ولكن هذا الرأي اعترض عليه بعض النحاة منهم ابن يعيش فيقول: (وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن (استثنى) فإذا قال أتاني القوم إلا زيداً ـ فكأنه قال أتاني القوم استثنى زيداً . وهو ضعيف ، لأنك تقول أتاني القوم غير زيد فتنصب غيراً ولا يجوز أن تقدر باستثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب)[4].

ونفى هذا الرأي ابن عقيل في شرح التسهيل ناسباً ذلك إلى ابن مالك وكذلك نفاه العكبري في اللبان.

الرأي الثالث: (إلا): وهناك بعض النحاة لهم رأي آخر في (إلا) حيث يقولون هي العامل فيا لمستثنى وحدها وهي الناصبة دون غيرها ، واشهر من قال بهذا الرأي هو ابن مالك في التسهيل فيقول: (فللمستثنى : (إلا) النصب مطلقاً بها لا بما قبلها معدي بها ،ولا به مستقلاً ،ولا باستثنى مضمراً ، ولابـ(أن)مقدرها بعدها ، ولا بـ(إنْ) مخففة مركباً منها ومن لا (إلا) خلافاً لزاعمي ذلك وفاقاً لسيبويه والمبرد)[5].

---

١ الإنصاف في مسائل الخلاف ، مرجع سابق، ص ٢٦١.

٢ الاستغناء في الاستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ،ص ٦٨.

٣ اللباب ، العكبري ، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

٤ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

٥ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

ويقول ابن الناظم[1] (والناصب لهذا المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها بتعديتها ، ولا به مستقلاً ،ولا باستثنى مضمرا خلافاً لزاعمي ذلك)[2]. ويدل على أن الناصب هو (إلا) أنها حرف مختص بالأسماء ، غير منزل منزلة الجزء ،وما كان كذلك فهو عامل ، فيجب في (إلا) أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ، ومعمول.

ويقول رداً لمخالفي رأي ابن مالك : (وأما قولكم : لو كانت (إلا) عاملة لعملت الجر فممنوع ؛ لأن عمل الجر أنما هو للحروف : التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ،وتنسبها إليها و(إلا) ليست كذلك ،فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه عن النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ،وعملت النصب)[3].

وقال الصبان في الحاشية : (ناصبا لإستثناء هو (إلا) لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلاً ، ولا استثنى مضمراً ، خلافا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب ،ونسبه هذا إلى سيبويه والمبرد الجرجاني ؛ لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء)[4].

وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو إسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن استثنى[5] . وقال الأنباري: (فذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل فيه (إلا) وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين)[6].

---

١ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة ،حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، بيروت ،دار الجيل ، ٢٦ شعبان ١٤٠٤هـ ٢٧ مايو ١٩٨٤م ، ص ٢٩٢.

٢ عبارة الشارح الأندلسي : ابن جابر ، ص ٤٧٤) رسالة دكتوراه . (وأعلم أن العامل في المستثنى هو (إلا) لا ما قبل (إلا) من فعل ، أو شبهه بتقوية ،إلا) وهو مذهب السيرافي ، ولا مستقلاً بنفسه من غير تقوية بـ(إلا) وهو مذهب ابن خروف، ولا أن المستثنى منصوب بفعل مقدر (وهو استثنى) كما ذهب إليه الزجاج ، فهذه أربعة مذاهب : الصحيح منها عند الناظم : أن العامل في المستثنى (إلا) وإنما عملت لاختصاصها بالأسماء ، .

٣ المرجع السابق ، ص ٢٩٣.

٤ حاشية الصبان، مرجع سابق ،ج٢، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

٥ المقتضب ، المبرد ، مرجع سابق ، ص ٣٩١.

٦ الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، مرجع سابق ،ص ١٦٧.

ويرى القرافي أن العامل فيه (إلا) لأنه لم يوجد غيرها [1].

الرأي الرابع: الفعل بغير واسطة (إلا): اعتبر بعض النحاة أن العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم بغير واسطة (إلا).

فمن الذين ذكروا ذلك الشيخ الأزهري بقوله : (الرابع الفعل المتقدم بغير واسطة (إلا) وإليه ذهب ابن خروف)[2]. ومن الذين ساروا على هذا الرأي السيوطي في الهمع[3] .

ولكن عزاه لابن خروف أيضاً ، يقول السيوطي (الثاني : أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة (إلا) .وعزا لابن خروف لانتصاب (غير) به بلا واسطة ، إذا وقعت موقع (إلا)[4] . وقد أنكر ابن مالك هذا الرأي بقوله : (فللمستثنى بـ(إلا) النصب مطلقاً لا بما قبلها معدى بها ،ولا به مستقلاً)[5].

الرأي الخامس: أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت (إن) وأدغمت في اللام ،هذا قول السيرافي عن الفراء [6].

ومعظم النحاة الذين ذكروا النصب بـ(إنْ) المخففة من الثقيلة ينسبون هذا الرأي للفراء ومن هؤلاء الأنباري حيث يقول: (وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ثم خففت (إنّ)وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن ،وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)[7].

وأيضاً نسبه السيوطي إلى الفراء بقوله : (الخامس : أنه بـ(إنْ) مخففة ، ركبت (إلا) منها ومن (لا) وعليه الفراء ، قال : ولهذا رفع من رفع تغليباً لحكم (لا) ومن نصب غلب حكم (إنْ)[8].

---

١ الاستغناء في الاستثناء ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

٢ شرح التصريح ، الأزهري، مرجع سابق ، ص ٥٤١.

٣ الهمع ، السيوطي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢.

٤ المرجع السابق

٥ تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، مرجع سابق ،ص ١٠١.

٦ شرح التصريح ، الأزهري، مرجع سابق ، ص ٥٤٢.

٧ الأنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، مسألة ٣٤ ، ص ٢٦١..

٨ همع الهوامع ، السيوطي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣.

وذهب ابن يعيش إلى فساد هذا القول المنسوب إلى الفراء بقوله : (وهو قول فاسد لأنا نقول ما أتاني إلا زيد فترفع زيداً وليس قبله مرفوعاً يعطف عليه ، ولم يجز في النصب فيبطل تأثير الحرفيين معاً)[1].

وأيضاً أفسد العكبري هذا الرأي من عدة أوجه : منها : (أن النصب بـ(إنْ) فاسد ، لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ،ولا خبر ،و(لا) لا تعمل الرفع ،ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً)[2].

الرأي السادس : أن المقدرة بعد إلا ونسب هذا الرأي إلى الكسائي بتقدير أن بعد (إلا) ويقول : (أن محذوفة هي وخبرها ،والتقدير : إلا أن زيداً لم يقم) هذا ما نقله السيرافي عن الكسائي [3]

ويقول الرضي : (وقال الكسائي، وهو منصوب ، إذا انتصب ، بـ(أن) مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر فتقدير (قام القوم إلا زيداً)، قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)[4].

وكذلك نسب ابن يعيش هذا القول للكسائي بقوله : (أنه قال إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)[5].

وذكر ابن يعيش بأن الفراء رده وقال: (لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك : (قام زيداً لا عمر) [6] .

ويقول الأنباري : (وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)[7].

الرأي السابع:المستثنى بواسطة إلا: وهذا رأي البصريين فهم يرون أن المستثنى منه في بعض الأحيان لا يكون فعلاً حتى يعمل ولذلك يتعدى بواسطة (إلا) إلى المستثنى .

---

١ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص٧٧.

٢ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري، مرجع سابق ، ص ٣٠٥.

٣ شرح التصريح ، الأزهري، مرجع سابق ، ١ / ٥٤١.

٤ شرح الرضي للكافية ، مرجع سابق، ص ١١٥.

٥ شرح المفصل ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

٦ المرجع السابق ، نفس الصفحة.

٧ الإنصاف في مسائل الخلاف ، مرجع سابق، ص ٢٦١.

وهذا الرأي قاله الرضي ونسبه إلى ابن الحاجب بقوله : (وقال المصنف في شرح المفصل :العامل فيه : المستثنى منه بواسطة (إلا) قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل ، نحو : (القوم إلا زيداً إخوتك) وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين ولهم أن يقولوا : إن في (إخوتك) معنى الفعل ،وإن كان من أخوة النسب ، أي : ينتسبون إليك بالأخوة)[1].

أما الأنباري فيقول : وأما قولهم (والذي يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم: القوم أخواتك إلا زيداً، فينصبون زيداً ،وليس هاهنا فعل ناصب)[2].

الرأي الثامن : المخالفة: هناك رأي يقول: أن ناصب المستثنى ليس عاملاً لفظياً ،وإنما جاء منصوباً لكونه مخالفاً للمستثنى منه وقد نسب هذا الرأي إلى الكسائي حيث يقول الأزهري: (والسادس : المخالفة وحكى عن الكسائي)[3].

الرأي الراجح:

بعد هذا الخلاف المستفيض في ناصب المستثنى نلاحظ أن معظم النحاة تحدثوا فيها وأدلوا بآرائهم ولكن لم يرجحوا رأي على آخر ، حتى أن السيوطي قال: (لم يترجح عندي قول فيها ، فلذا أرسلت الخلاف)[4].

فالباحث يرى أن رأي الكسائي هو الراجح ، القائل بأن ناصب المستثنى بـ(إلا) أن محذوفة هي وخبرها ، لأنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً فكأنك قلت : (قام القوم إلا أن زيداً لم يقم) .فصار زيد اسم إن المحذوفة هي وخبرها.

فإذا قلنا نجحن طالبات الصف الثامن إلا واحدة فكأننا قلنا نجحن الطالبات إلا أن واحدة لم تنجح فصارت واحدة اسم إن المحذوفة ،وخبرها محذوف أيضاً.

المطلب الرابع : حكم تقدم المستثنى على المستثنى منه:

قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه ،وهذا يكون في المتصل وقد يكون في المنقطع .

---

١ شرح الرضي للكافية، مرجع سابق، ص ١١٦.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ،مرجع سابق ، ص ٢٦٥.

٣ شرح التصريح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٤١.

٤ الهمع ، السيوطي ، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

فابن عقيل يقول في شرح الألفية[1]: (إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب . فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى ،نحو (قام إلا زيدا القوم) ومنه قوله :

فمالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب[2]

وقد روى رفعه ، فتقول : (ما قام إلا زيد القوم).

قال سيبويه : (حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : (مالي إلا أخوك ناصر ،وأعربوا الثاني بدلاً من الأول).

وقال الأزهري[3] : (وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين(مطلقاً) سواء كان متصلاً أو منقطعاً،وامتنع أتباعه ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع كقول الكميت في البيت السابق.

والأصل مالي شيعة إلا آل أحمد

أما الكوفيون والبغداديون (يُجيزون) في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه ، (غير النصب) وهو الإتباع في المسبوق بالنفي).

ويرى الأشموني[4] الآتي: (إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان : أحدهما لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك نحو (ما فيها أحد إلا أبوك صالح) كأنك لم تذكر صالحاً ،وهذا رأي سيبويه. والثاني ألا يكترث بتقديم الموصوف . بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني.

ويقول السيوطي ناسباً هذا القول إلى ابن يعيش : (إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب تعين نصبه ،وامتنع البدل الذي كان مختاراً قبل التقدم نحو:

---

١ شرح ابن عقيل ، ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ص.

٢ البيت لكميت يزيد الأسدي من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ ، إلا أداة استثناء ، آل مستثنى منصوب ، أحمد مضاف إليه . شيعة : مبتدأ مؤخر وهو المستثنى منه . الشاهد فيه : قوله (آل أ؛مد) وقوله (إلا مذهب الحق) حيث نصب المستثنى بإلا في الوضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه والكلام منفي .

٣ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٤٩.

٤ حاشية محمد علي الصبان، الأشموني، مرجع سابق ، ص ١٥٢.

ما جاءني إلا زيداً أحد ، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت ، والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة)[1].

المطلب الخامس : الاستثناء المفرغ:

وهو القسم الثالث من أقسام الإستثناء فيقول سيبويه (فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك (قولك) : ما أتاني إلا زيد ،وما لقيت إلا زيداً ،وما مررت إلا بزيد ، تجرى الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد ، وما لقيت زيداً ،وما مررت بزيد . ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ،فصارت هذه الأسماء مستثناة)[2].

ويؤيد هذا الرأي الرضي ناسباً قوله لابن الحاجب فيقول: (ويعرف على حسب العوامل ، إذا كان المستثنى فمنه غير مذكور ،وهو في غير الموجب ، ليفيد مثل : (ما ضربني إلا زيد) إلا أن تستقيم المعنى ،نحو : (قرأت إلى يوم كذا).

ويقول الرضي عن الاستثناء المفرغ : (والمفرغ هو الفعل قبل (إلا) لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى)[3].

وأما الصبان[4] فيقول فيه : (فأجر ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه ، فالنفي نحو قوله تعالى : { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ }[5] أو شبه النفي نحو قوله : { وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ }[6]

ويقول أيضاً : (ولا يقع ذلك في إيجاب . فلا يجوز قام إلا زيدا وأما : (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)[7] فمحمول على المعنى أي لا يريد)[8]. ولا يختلف ابن عقيل عن

---

١ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، مرجع سابق ، ص٩٩.

٢ الكتاب ، سيبويه ، مرجع سابق ، ٢/ ٣١٠.

٣ شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي ،٢/ ١٣٣.

٤ حاشية الصبان، مرجع سابق ، ٢/ ٢٢٠.

٥ سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

٦ سورة العنكبوت : الآية ٤٦ .

٧ سورة التوبة : الآية ٣٢.

٨ حاشية الصبان، مرجع سابق ،٢/ ٢٢٠.

النحاة في تعريف المفرغ بقوله : (وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول: (ضربت إلا زيداً)[1].

أما الصيداوي [2] فيقول لا يوجد استثناء مفرغ وإنما هذه النماذج من تراكيب الحصر وإن كانت أحكامه لا علاقة لها بأحكام الإستثناء . ويقول (إلا) ليست أداة إستثناء ،وإنما هي أداة حصر (ويسمونه القصر أيضاً) ومثال ذلك قوله تعالى { وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ } [3].

ويقول من شروط القصر تتصدره أداة نفي أونهي أو استفهام . وليس في الآية تركيب استثناء بل تركيب قصر .

وذلك أن المعنى قبل (إلا) غير تام ، إذ لا يتم إلا بكلمة (الحق) وكلمة(الحق) بعد (إلا) مفعول به لا مستثنى بإلا . ولو تغافلنا عن أداة النهي : (لا) ،وأداة الحصر (إلا) لاتضح أن التركيب في الأصل هو (قولوا الحق) ومن الأدلة على هذا أن ليس قبل إلا مستثنى منه . والفعل لا يسلم باستثناء شيء من أشياء لا وجود لها . ومن ثم يكون التركيب تركيب قصر لا تركيب استثناء.

المبحث الرابع

---

١ شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين ، مرج سابق ، ١/ ٥٢٠.

٢ الكفاف ، الصيداوي ، مرجع سابق ، ١ /٣٠٦.

٣ سورة النساء : الآية ١٧١.

فائدة الإستثناء

للإستثناء عدة فوائدة منها :

١) في الإستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي نحو قوله تعالى { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ }[١] ففي هذه الآية اثبت الله تعالى السجود للملائكة ونفي السجود عن إبليس ـ عليه لعنة الله ـ بدليل قوله تعالى { أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ }[٢].

ومثال ذلك وإذا قال القائل: لا عالم في البلد إلا زيد ، كان ذلك من أدل الألفاظ على علم زيد وأفضليته لأننا أثبتنا له العلم ونفيناه عما سواه .

يقول الشيخ سيف الدين الأمدى[٣] (دليلنا في ذلك أن القائل إذا قال لا إله إلا الله، كان موحداً مثبتاً للألوهية لله تعالى ،ونافياً لها عن سواه ،ولو كان نافياً للإلهية عن سواه تعالى غير مثبت لها بالنسبة إلى الرب تعالى ، لما كان ذلك توحيداً ، بل تعطيلاً، لعدم إشعار لفظه بالإثبات للإلهية لله تعالى)[٤]

٢) الإستثناء يفيد إخراج المستثنى من المستثنى منه أي إخراج الجزء من الكل نحو : (جاء القوم إلا زيداً) فواضح أن زيداً مخرج مما دخل فيه القوم والتقدير : (المخرج منهم زيد جاءوني).

٣) وفي المنقطع يقول الأزهري : (وهو مالا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ألا يكون ما قبل (إلا) دالاً على ما يستثنى ، فيجوز : (قام القوم إلا حماراً) ، ويمتنع (قام القوم إلا ثعباناً)[٥] لأن الثعبان غير مألوف للإنسان .

٤) الإستثناء يفيد القصر نحو قوله تعالى { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ }[١] أي أنه ﷺ مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك.

---

١ سورة الحجر : الآية ٣٠ـ ٣١.

٢ سور الحجر : الآية ٣١.

٣ صاحب كتاب الموازنة بين الطائيين ،كان جيد الرواية والدراية ، أخذ عن الأخفش والزجاج وابن السراج وغيرهم ،توفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، بغية الوعاة ، ١/ ٥٠٠.

٤ الإستغناء في الاستثناء ، القرافي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥.

٥ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، مرجع سابق ، ص ٥٤٦.

أما نحو قولنا (ما شاعر إلا زيد) فقد أفاد قصر الشاعرية على زيد . وهذا قصر الصفة على الموصوف[٢] .

٥) ويقول العكبري : أن الإستثناء في الأصل دخل الكلام للاختصار أو للجهل بالعدد، كقولك (قام القوم إلا زيدا).

ويقول أن التعبير بالكل عن الأكثر جائز ، فدخل الإستثناء ليرفع الاحتمال ، وتعيينه للأكثر ،وهو عكس التوكيد ، لأنه يعينه للكل ،ويمنع من حمله على الأكثر ، كقولهم: قام القوم كلهم ، ويذكر لنا العكبري فائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء :

١. الأعلام بعموم الأول .
٢. وأن الثاني من آثار الأول .
٣. إثبات ما كان يحتمل نفيه[٣].

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول

---

١ سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

٢ الإيضاح في علوم البلاغة ، المعاني والبيان والبديع ، تأليف الخطيب القزويني، هو جلال الدين أبو عبدالله محمد بن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، ص ١٢٨.

٣ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧.

المستثنى بإلا في صحيح البخاري:

ورد المستثنى بإلا في صحيح البخاري ثمان وثمانين وستمائة مرة تفاصيلها كما يلي:

أولاً: المتصل بقسميه وهما:

١. واجب النصب :

ورد المستثنى المتصل واجب النصب في صحيح البخاري ثمان وثلاثين مرة منها قول الرسول ﷺ : (أن لله مائة أسماً إلا واحداً)[١].

يقول العكبري : (وأما قوله (إلا واحداً) فينصب على الإستثناء ،ويرفع على أن تكون إلا بمعنى غير فتكون صفة لمائة ، كقوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } [٢])[٣].

ومنها قوله ﷺ (أن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) [٤] (المكتوبة) منصوبة على الاستثناء ، يرى ابن يعيش أن المستثنى من الموجب منصوب أبداً . ويقول (إنما كان منصوباً لشبهه مفعول)[٥]. ومنها قوله ﷺ : (كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به)[٦]. (الصيام) منصوب على الإستثناء.

٢. جائز النصب:

ورد المستثنى المتصل جائز النصب في الصحيح تسعة عشرة ومائة مرة منها قوله ﷺ (لم يكذب إبراهيم إلا ثلاثاً)[٧] (ثلاثاً) يجوز فيها النصب على أصل باب

---

١ صحيح البخاري ، البخاري ، المجلد الثالث ، دار الحديث ، خلف جامع الأزهر ، القاهرة ،دارا لجيل ، بيروت ، بدون ، ٩ / ١٤٥.

٢ سورة الأنبياء : الآية ٢٢.

٣ إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء عبدا لله بن الحسين العكبري ، ٥٣٩ ـ ٦١٦هـ ، ط ٢، تحقيق عبدالإله نبهان ، دمشق ١٤٠٧هـ ١٩٨٦، ص ٣٤٠.

٤ صحيح البخاري ، ١٨٦/١.

٥ شرح المفصل ، ابن يعيش ، ص ٧٧.

٦ صحيح البخاري ، ٣ / ٣٤.

٧ صحيح البخاري ، ١٧١/٤.

الإستثناء ،والرفع على الصفة أو البدل [1] . فالنحاة يجوزون النصب على الإستثناء وأيضاً البدل من المستثنى منه . ومنهم الرضي حيث قال بترجيح الإبدال وجواز النصب [2].

ونجد هذا في قوله ﷺ : (لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين)[3] والركنين اليمانيين يجوز فيهما النصب على الاستثناء ويجوز أن تعرب بدل من البيت.

وقوله ﷺ : (كان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلاً)[4]. ، (قليلاً) يجوز فيها النصب على الإستثناء ، كما يجوز أن تكون (قليل) فتعرب بدل من الليل.

ثانياً : المستثنى المنقطع :

أكثر أنواع الاستثناء وروداً في الصحيح هو المستثنى المنقطع حيث بلغ سبع وسبعين وثلاثمائة مرة ،منها قوله ﷺ : (ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة)[5].

(يقول الحجازيون أن المستثنى المنقطع يكون دائماً منصوباً .وأما بنو تميم يجيزون إتباع المنقطع أي الإبدال ، وفي هذا الحديث أي ما بعد إلا (خير..) في موضع نصب على الإستثناء لقوله : فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى (إتفاقاً) من الحجازيين والتميميين نحو: (ما زاد المال إلا ما نقص) إذ لا يقال زاد النقص)[6].

ومنها قوله ﷺ : (لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم)[7] ،وأن (تكونوا باكين) في موضع نصب على الإستثناء.

ومنا قوله ﷺ (فقال متى الساعة ؟ قال : وماذا أعددت لها ؟ قال : لا شيء : إلا أني أحب الله ورسوله)[8]. (أني أحب الله ورسوله) في موضع نصب على الإستثناء.

---

١ إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، ص ٣٢٦.

٢ شرح الرضي للكافية ، ٢ / ١٢٦.

٣ صحيح البخاري ، ٢/ ١٨٦.

٤ المرجع السابق ، ٥ / ٣١.

٥ نفس المرجع ، ٥٨/٦

٦ الكتاب ، سيبويه ، مرجع سابق ، ٢/ ٣٣٦.

٧ صحيح البخاري ، ٤/ ١٨٨.

٨ المرجع السابق ، ٥ / ١٠٦.

ويقول ابن السراج في الأصول ناسباً هذا القول إلى سيبويه (إلا في تأويل لكن إذا كان الإستثناء منقطعاً عند البصريين ومعنى (سوى) عند الكوفيين ،والاختيار فيه النصب في كل وجه)[1].

ثالثاً: المستثنى المفرغ:

ورد هذا النمط في الصحيح أربع وخمسين ومائة مرة . وفيه يقول الصبان : (فأجر ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه حال ما قبله من إعراب ،ولا يكون هذا الإستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهة)[2]،ومثال ذلك قوله ﷺ : (لا رقية إلا من عين أو حمة) [3] ، ويرى العكبري فيها (الرفع على البدل من موضع (لا) ومثال ذلك قوله : (لا إله إلا الله) [4] . ومنها قوله ﷺ : (ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث)[5]. (الحرام) في موضع اسم ليس ومنها قوله ﷺ : (لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم) [6]. حيث أعربت ما بعد (إلا) جار ومجرور . وقوله ﷺ : (لا يصعد إلى الله إلا الطيب)[7] ، تعرب (الطيب) ما بعد إلا فاعل .

---

١ الأصول في النحو ، ابن السراج ، مرجع سابق ، ١/ ٢٩١.

٢ حاشية الصبان ،مرجع سابق ، ٢/ ١٦٨.

٣ صحيح البخاري ، ٧ / ١٦٣.

٤ إعراب الحديث، العكبري ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤.

٥ صحيح البخاري ، ٧/ ١٤٠.

٦ المرجع السابق ، ٢ / ٥٤.

٧ المرجع نفسه ، ٩ /١٥٤.

المبحث الثاني

المستثنى بـ(غير وسوي) في صحيح البخاري

المستثنى بـ(غير):

وردت أداة الإستثناء (غير) في صيح البخاري ثمان وتسعين مرة ، منها قوله ﷺ (حاضت عائشة فنسكت المناسك غير الطواف بالبيت)[1].

يقول العكبري: (ولا يجوز في غير إلا النصب على الإستثناء من المناسك)[2].

وفي الكتاب أن (غيراً) محمولة على (إلا)وهي أداة استثناء تفيد ما أفادته (إلا) لذا يكون

---

١ صحيح البخاري، ٨٤/١.

٢ إعراب الحديث ، العكبري ، ص ٨٢.

حكمها الإعرابي وهي نفس حكم الاسم الواقع بعد (إلا) . إلا أن ما بعد غير لا يكون إلا مخفوضاً لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها)[1].

ومنها قول أم عطية رضي الله عنها : (فما وفت منا امرأة غير خمس نسوة)[2].

(يجوز في غير الرفع على البدل والنصب على أصل الإستثناء)[3] وقوله ﷺ: (إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فلها أجرها)[4] ، (غير) منصوبة على الحال ،وصاحب الحال المرأة[5].

ومنها قول ﷺ : (فلم يبق مع النبي غير اثني عشر رجلاً) [6] (غير) فاعل فالإستثناء مفرغ.

وفي الحديث: (والله مالي بالطيب حاجة غير أني سمعت رسول ﷺ ...)[7] الإستثناء منقطع في هذا الحديث والاختيار فيها النصب لأن(غير)تأتي في التأويل ، لكن ، (...لكن سمعت رسول الله ﷺ).

سوى :

أما (سوى) وردت في الصحيح إحدى عشرة مرة منها قوله ﷺ : لصاحب القبر: (كان لا يستتر من بوله ولم يذكر سوى بول الناس)[8] ، والشاهد (سوى) منصوبة على الظرفية.

وهذا مذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً وهي مشعرة بالإستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في صورة الشعر [9].

---

١ الكتاب ،سيبويه ، ٣٩/٢.

٢ صحيح البخاري ، ٢/ ١٠٦.

٣ إعراب الحديث ، العكبري ، ص ٢٣٢.

٤ صحح البخاري، ٢/ ٢٤٢.

٥ إعراب الحديث ، العكبري ، ص ٣٤٨.

٦ صحيح البخاري ، ٨٠/٢.

٧ صحيح البخاري ، ٧/ ٧٦.

٨ مرجع سابق ، ١/ ٦٤.

٩ شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٦.

ومنها قوله ﷺ : (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما)[1] (سوى) منصوبة على الظرفية والذي يدل على ظرفيتها أنها وقعت صلة)[2].

ومنها قوله ﷺ : (فنهوا أ، ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن فيكملوا الصداق ، وأمروا بنكاح من سواهن من النساء)[3]. (سواهن) سوي اسم مجرور بمن.

وذهب الكوفيون إلى أنها (إذا استثنى بها خرجت عن حكم الظرفية إلى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حرف الجر عليها)[4] . كما في الحديث السابق.

ومنها قوله : (والنساء سواها كثر) (سوى)[5] خبر المبتدأ.

المبحث الثالث

المستثنى (بخلا وعدا وحاشا) في صحيح البخاري

لم ترد أداتا الإستثناء (عدا وحاشا) في صحيح البخاري.

أما أداة الإستثناء (خلا) وردت مرتين في قوله ﷺ : (أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل)[6]، والشاهد فيه (ما خلا) ما مصدرية و(خلا) فعل ماضي.

ويقول ابن هشام هنا وجب النصب لأن (ما) الداخلة عليه مصدرية و(ما) لا يدخل إلا على الجملة الفعلية[7] . ومنها أيضاً قوله البراء ﷺ : (إذا رفع من الركوع ما

---

١ صحيح البخاري ، ١/ ١١.

٢ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ١/ ٨٣.

٣ صحيح البخاري ، ٧ / ٣.

٤ شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ١/ ٨٤.

٥ صحيح البخاري، ٣/ ٢٢٩.

٦ صحيح البخاري ، ، ٨ / ٤٣.

٧ شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص ٢٦٢.

خلا القيام والقعود قريباً من السواء)[1] .(ما) مصدرية ، خلا فعل ماض وفاعلها ضمير مستتر والقيام مفعول به .

المبحث الرابع

المستثنى ب(ليس ولا يكون) في صحيح البخاري

وردت أداة الإستثناء ليس في صحيح البخاري سبعين مرة منها قوله ﷺ : (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس ، السن والظفر)[2] (أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لأنهما مستثنيا نمن فاعل انهر المستتر فيه)[3].

ومنها قوله ﷺ : (وأن الله ليس بأعور)[4] (ليس) إستثناء وأسمها مضمر فيها (أعور)خبرها والتقدير : ليس بعضه أعور)[5].

---

١ صحيح البخاري، ١/ ٢٠٠.

٢ صحيح البخاري ، ١٨١/٣.

٣ شرح التصريح ، الأزهري ، ١/ ٥٦١.

٤ صحيح البخاري ، ٨ / ٧٥.

٥ إعراب الحديث ، العكبري ، ص ١٤٤.

ومنها قوله ﷺ : (ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله من أشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وأن أشترط مائة مرة)[1].

المستثنى بـ(لا يكون):

وردت أداة استثناء لا يكون في الصحيح مرة واحدة في قوله ﷺ : (إنا نكون في المغازي والأسفار فنريد أن نذبح فلا تكون مدي)[2] ويقول ابن هشام المستثنى بها واجب النصب لأنه خبرها [3] ، فتكون مدى خبر لها وأسمها مضمر.

المبحث الخامس

المستثنى بـ (بيد وبله) في صحيح البخاري

وردت أداة الاستثناء بيد مرة واحدة في صحيح البخاري في قوله ﷺ : (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أتوا الكتاب من قبلنا)[4].

ويقول ابن هشام بيد اسم ملازم للإضافة إلى (أنْ) وصلتها وله معنيان (أحدهما) غير إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً ،ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً ،وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة كما في الحديث السابق [5]. وبيد تجئ في الكلام على صورة واحدة لا تعدوها وفي تركيب واحد لا تعدوه فهي دوماً منصوبة وبعدها أن وأسمها وخبرها[6].

---

١ صحيح البخاري ، ١/ ١٢٣.

٢ مرجع سابق ، ٧/ ١٢٧.

٣ أوضح المسالك ، ابن هشام ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢.

٤ صحيح البخاري، ٢ / ٢ .

٥ مغني اللبيب ، ابن هشام ، ١/ ١٤.

٦ الكفاف ،يوسف الصيداوي ،ط ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٢م ، دار الثقافة والفكر ، ١ /٤٤٨.

وجاء في كتاب الكامل الآتي : (ويستثنى ببيد فتعرب حالاً مؤوله بمعنى مغاير أو منصوبة على الاستثناء بدون أداة)[1].

بله[2]:

وردت أداة الإستثناء (بله) مرة واحدة في صحيح البخاري في قوله ﷺ : (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً بله ما أطلعتهم عليه)[3].

وفي الأشموني : وأما بله فهي في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف (دع) و(اترك) فقيل فيه : بله زيد بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال ترك زيد . ثم قيل (بله زيدا) بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل.

فيكون (بله ما) اسم فعل مضافاً إلى المفعول و(ما) هي اسم موصول . ويقول الصبان : (بله على هذا الفعل) وعلى الجر ترك ذكر ما اطلعوا ، (ف(بله) على هذا المصدر مضافاً إلى مفعوله .

وعلى الرفع كيف ما اطلعتم عليه ف(بله) على هذا المعنى كيف للاستفهام التعجبي ف(بله) ما اطلعتم عليه على الأول والثالث جملة اسمية ،وفتحه (بله) بنائية. على الثاني جملة فعلية حذف صدرها)[4].

---

١ الكامل في النحو والصرف والإعراب ، احمد قبش ،ط ٢ ، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م ، دار الجيل ،بيروت.

٢ بلى بمعنى تركا أو اسم فعل بمعنى دع.

٣ صحيح البخاري ، ٦ /١٤٥

٤ الدر اللوامع على همع الهوامع ، ١/ ٥٠٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات ،والصلاة والسلام على النبي العربي الأمي الذي بعثه الله لدين الهدى ليكون للعالمين بشراً ونذيراً وعلى آله وصحبه الأبرار الأخيار.

بحمد لله وتوفيقه تم إعداد هذا البحث وتناولت فيه باباً هاماً من أبواب النحو وهو الاستثناء في صحيح البخاري.

وبعد دراستي الشاملة لقواعد الاستثناء وآراء النحويين المختلفة في أدواته وأقسامه وبعد تطبيقي لذلك على الصحيح فقد خرجت بالآتي:

١. أن تعريف ابن مالك للاستثناء هو أكثر التعريفات شمولاً لمفهوم الاستثناء بـ(إلا) أن محذوفه هي وخبرها.
٢. أرى أن ناصب المستثنى هو (أن محذوفه هي وخبرها) وقد ذكرت السبب.
٣. أن أداة الاستثناء(إلا) أكثر أدوات الاستثناء وروداً في الصحيح .
٤. أن الاستثناء المنقطع هو أكثر أقسام الاستثناء وروداً في الصحيح .
٥. أن هنالك أدوات لم ترد في أحاديث الصحيح وهي: (عدا ، لما ، سيما ، حاشا).

توصي الدراسة بالاهتمام بتدبر الحديث النبوي الشريف وربط الدراسات النحوية به لأن لغة الحديث الشريف تكمنها عظمتها في فصاحة من نطق بها ولذلك فهي أوثق النصوص العربية بعد القرآن الكريم.

الحديث النبوي الشريف

١. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، أبو عباس شهاب الدين القسطلاني ، الطبعة الأولى ،١٤١١هـ ١٩٦٠م.
٢. أطوار الثقافة والفكر ، علي الجندي ، مكتبة الانجلو ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٠م.
٣. إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق عبد الإله بنهان، الطبعة الثانية ، دمشق ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
٤. أعلام المحدثين ، محمد بن محمد بن شهبة ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، بدون تاريخ .
٥. الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً، الحسين عبد المجيد هاشم ، الدار الفقهية للطباعة والنشر، القاهرة ، بدون تاريخ .
٦. تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ،دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٧. تهذيب التهذيب ، شهاب الدين محمد بن العسقلاني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، دار الفكر للطباعة والنشر .
٨. سير أعلام النبلاء ، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ١٩٨٣م ، مؤسسة الرسالة .
٩. صحيح البخاري ، البخاري ،دار الحديث ، القاهرة ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
١٠. كشف الظنون ، حاجي خليفة ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، طبعة الآستانة، ١٩٤٧م.
١١. مفتاح الصحيحين ، زكريا علي يوسف ،دار الشعب ، طبعة استانبول ، طبعة محمد كريم بالقلعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٢. هدى الساري ، مقدمة فتح الباري لشرح صحيح البخاري ، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مكتبة الغزالي ، مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت .

كتب النحو

١. استغناء في الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية ، بيروت .
٢. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، الجرجاني ، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار النهضة ، مصر .
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف ، الشيخ كمال الدين أبو البركات الأنباري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٤. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دار إحياء العلوم بيروت ، ط الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٦. الإيضاح في علوم البلاغة ، المعاني والبيان والبديع ، تأليف الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٧. البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الثانية ،دار المعرفة ،بيروت ، لبنان .
٨. تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق عفيفي عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة .
٩. تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧م.
١٠. توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الأزهر ، القاهرة .
١١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري ، دار الفكر ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
١٢. جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، الطبعة الخامس والعشرون ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٣. الجني الداني من حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣م.
١٤. حاشية الخضري الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري ، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
١٥. حاشية محمد علي الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بدون تاريخ.
١٦. شرح التصريح على التوضيح ، شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، علي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للعلامة جمال الدين ابن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٨. شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
٢٠. شرح قطر الندى وبل الصدى ، محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق الفاخوري ،دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
٢١. شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب ،بيروت ، بدون تاريخ .
٢٢. شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الآستراباذي ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب ، تأليف الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٠٣ م ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
٢٤. الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ.
٢٥. علوم البلاغة والبيان والبديع ، أحمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٦. الكامل في النحو والصرف الإعراب ، أحمد قبش ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧م ، دار الجيل بيروت .
٢٧. الكتاب ، كتاب سيبويه ، لأبي بشر عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هرون ، دار الكتب العلمية،بيروت ،ط الثالثة ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٢٨. اللباب في علل البناء والأعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، غازي مختار ، طليمات ،دار الفكر المعاصر ،بيروت ، لبنان، بدون تاريخ.
٢٩. لسان العرب ، ابن منور ، دار صادر بيروت .
٣٠. معاني القرآن، الأخفش سعيد بن سعدة البلخي ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الإمام جمال الدين بن هشام ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٢. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، الدكتور كاظم .
٣٣. المقتضب لأبي الصلى محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٣٤. المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الوادي ، عبد الله الجبوري العراق ، رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ،ط الأولى، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
٣٥. المساعد علي تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الكتاب السادس ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٦. المصباح المنير ، أحمد بن علي المغربي الفيومي، المكتبة العلمية ،بيروت .
٣٧. النحو الوافي ، عباس حسن ،دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨م.
٣٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ،بيوت ، لبنان،ط الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوع

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المقدمة	ت - ج
الفصل الأول **نشأة البخاري وجهوده في جمع الحديث**	
المبحث : نسبه ولادته ونشأته والثناء عليه	١-٦
المبحث الثاني: منهج البخاري في جمع الأحاديث وإقرارها	٧-٩
المبحث الثالث : التعريف بالجامع الصحيح وشرط البخاري فيه	١٠-١٤أ
المبحث الرابع : منهج البخاري في الصحيح وشروحه	١٥ - ٢١

الفصل الثاني **الاستثناء**	
المبحث الأول : معنى الاستثناء	٢٢
المطلب الأول : تعريف الاستثناء لغة	٢٢
المطلب الثاني : تعريف الاستثناء اصطلاحاً	٢٣
المبحث الثاني: أدوات الاستثناء	٢٧
المطلب الأول : إلا	٢٩
المطلب الثاني: غير	٤٥
المطلب الثالث : سوى	٤٧
المطلب الرابع : حاشا وعدا وخلا	٥٠
المطلب الخامس : ليس ولا يكون	٥٣
المطلب السادس : لما	٥٧
المطلب السابع : لا سيما	٥٨
المطلب الثامن :بيد	٥٩
المطلب التاسع : بله	٦٠
المبحث الثالث: أقسام المستثنى	٦٢
المطلب الأول : المستثنى المتصل	٦٣
المطلب الثاني : المستثنى المنقطع	٦٦
المطلب الثالث : ناصب المستثنى	٦٩
المطلب الرابع : حكم تقدم المستثنى على المستثنى منه	٧٦
المطلب الخامس: الاستثناء والمفرغ	٧٧
المبحث الرابع : فائدة الاستثناء	٧٩
الفصل الثالث **الدراسة التطبيقية**	
المبحث الأول : المستثنى بـ(لا) في صحيح البخاري	٨١-٨٣

المبحث الثاني: المستثنى بـ (غير وسوى) في صحيح البخاري	٨٤ـ ٨٥
المبحث الثالث : المستثنى بت(خلا وعدا وحاشا) في صحيح البخاري	٨٦
المبحث الرابع : المستثنى بـ (ليس ولا يكون)في صحيح البخاري	٨٧
المبحث الخامس : المستثنى بـ (بيد وبله)في صحيح البخاري	٨٨ـ٩٨
الخاتمة	٩٠
ملحقات	٩١ـ١٣٤
إحصائية للمستثنى في صحيح البخاري	١٣٥
فهرس الآيات القرآنية	١٣٤
فهرس الأحاديث	١٣٦
فهرس الأشعار	١٣٨
فهرس الإعلام	١٤٠
فهرس المصادر والمراجع	١٤٠
فهرس الموضوعات	١٤٥